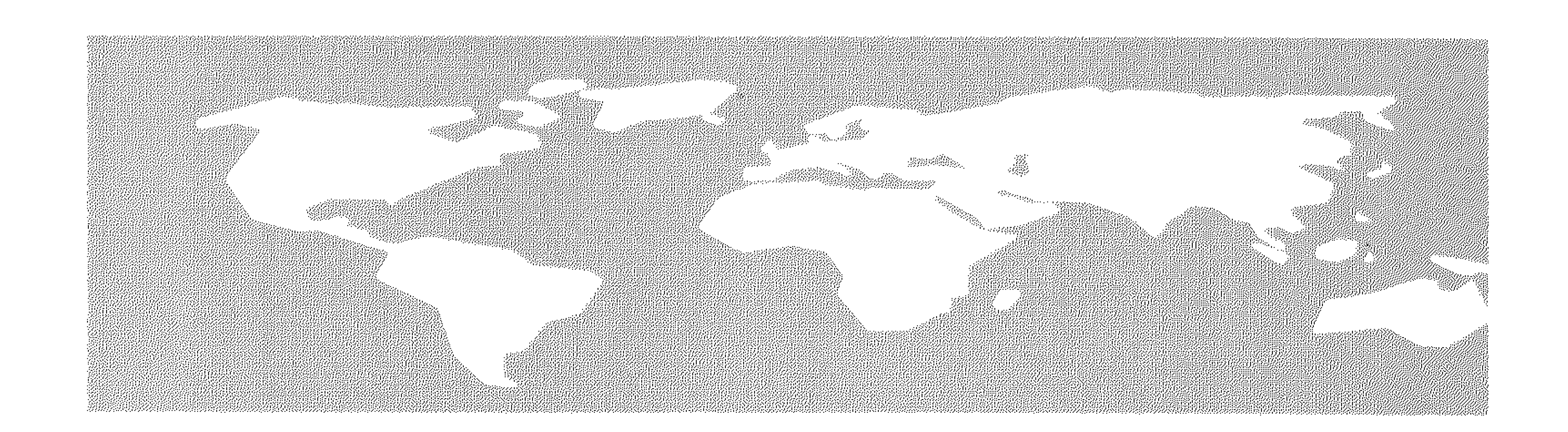
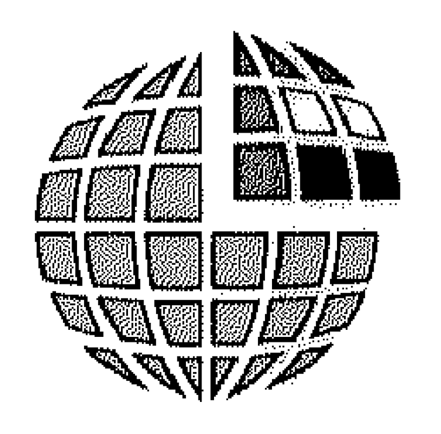
دراسات عالمية



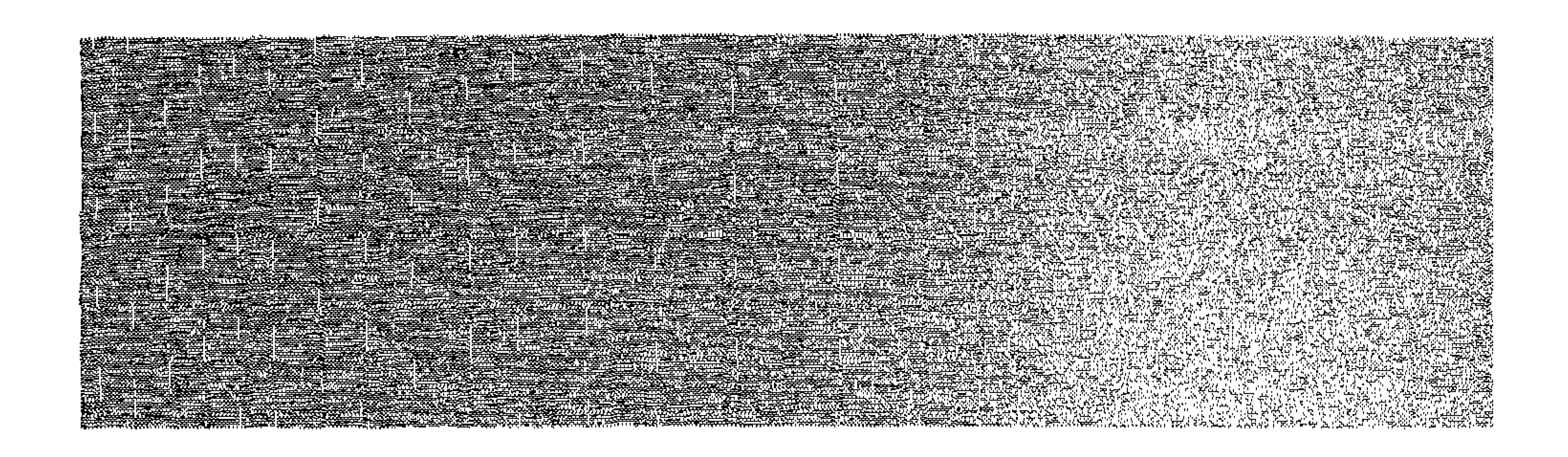
استقرار عالم القطب الواحد

وليم وولفورث



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

العدد 36



استقرار عالم القطب الواحد

وليم وولفورث

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

تأسس مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في أبوظبي بتاريخ 14 آذار/ مارس 1994 كمؤسسة علمية مستقلة تعنى بالدراسات والبحوث وأهم المستجدات العالمية في المجالات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تهم دولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي على وجه التحديد، والعالم العربي بصفة عامة.

وفي إطار التفاعل الثقافي والتعاون العلمي، يصدر المركز سلسلة «دراسات عالمية» التي تعنى بترجمة أهم الدراسات والبحوث التي تنشر في دوريات عالمية مرموقة، وتتعلق باهتمامات المركز العلمية، كما تهتم بنشر البحوث والدراسات بأقلام مشاهير الكتاب ورجال السياسة.

ويرحِّب المركز بتلقي الترجمات والدراسات، وفق قواعد النشر الخاصة بسلسلة «دراسات عالمية».

دراســـات عــالـمـيـــــة

استقرار عالم القطب الواحد

وليم وولفورث

العدد 36

تصدر عن



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

• محتوى الدراسة لا يعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

This is an authorized translation of "The Stability of a Unipolar World" by William C. Wohlforth and published by *International Security*, vol. 24, no. 1 (Summer 1999). ECSSR is indebted to the author and to the MIT Press Journals for permitting the translation, publication and distribution of this work under our cover.

الطبعة الأولى 2001

توجه المراسلات باسم رئيسة تحرير سلسلة "**دراسات عالمية**"
على العنوان التالي:

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية
ص. ب: 4567
أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة
هاتف: 6423776 - 9712 +
فاكس: 6428844 - 9712 +
e-mail: pubdis@ecssr.ac.ae
www.ecssr.ac.ae

المحتويات

مقدمة

أحدث انهيار الاتحاد السوفيتي أكبر تغير في العلاقات بين قوى العالم منذ الحرب العالمية الثانية؛ فبسقوط موسكو الهائل من مرتبة القوة العظمى زالت بنية القطبية الثنائية التي ظلت تشكل السياسات الأمنية للقوى الكبرى لفترة تناهز النصف قرن، وبرزت الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها الدولة العظمى الوحيدة التي استطاعت الصمود. ولم يلبث المعلقون طويلاً حتى يدركوا أن "لحظة القطبية الأحادية" للقوة الأمريكية غير المسبوقة قد حلت[1]. وفي عام 1992 أعدت وزارة الدفاع الأمريكية مشروع استراتيجية شاملة هدفها الحفاظ على القطبية الأحادية عن طريق منع ظهور أي منافس عالمي[2]. غير أن مشروع هذه الخطة سرعان ما دخل في متاهات الجدل، وذهب المعلقون في الداخل والخارج إلى أن أي جهود للحفاظ على القطبية الأحادية هي جهود غير عملية ولا تخلو من المخاطر[3]. وتراجع المسؤولون سريعاً عن الفكرة، وبدؤوا يتجنبون استخدام مفردات التفوق والسيطرة، وأخذوا - بدلاً من ذلك - يتحدثون عن الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها "دولة الصدارة" أو "الدولة التي لا غنى عنها"[4].

إن ظهور استراتيجية رسمية للحفاظ على التفوق وخبوها فجأة، يعطي مصداقية للاعتقاد الشائع أن القطبية الأحادية محفوفة بالأخطار، وتؤدي إلى انعدام الاستقرار. وصحيح أن الباحثين المتخصصين كثيراً ما يناقشون مسألة القطبية الأحادية، غير أن تركيزهم الأساسي ينصب دائماً على سقوط هذه البنية، ويرى الواقعيون الجدد أن بنية القطبية الأحادية هي أقل البنى استقراراً على اعتبار أن أي تركز كبير للقوة يهدد الدول

الأخرى ويدفعها إلى القيام بأفعال لاستعادة التوازن[5]. في المقابل يسلم باحثون آخرون بأن تركز القوة يخدم السلام، غير أنهم يتشككون في إمكانية استمرار التفوق الأمريكي"[6]. يستند كلا الرأيين إلى الاعتقاد أن التفوق الأمريكي لا يرتكز على أسس متينة، وأنه من السهل نفيه بأعمال تقوم بها الدول الأخرى، ونتيجة لذلك يقول أغلب المحللين إن القطبية الأحادية "وهم" و "لحظة" "لن تدوم طويلاً"، أو إنها بالفعل "تفسح المجال للقطبية المتعددة"[7]. بل إن بعض الباحثين في حقيقة الأمر يتشكك أصلاً فيما إذا كان النظام هو أحادي القطبية أساساً، ويذهب هؤلاء بدلاً من ذلك إلى أن النظام، على حد قول صمويل هنتينجتون (Samuel Huntington)، "أحادي في قطبيته المتعددة"[8].

ورغم أن الباحثين المتخصصين في مجال العلاقات الدولية يختلفون بشدة فيما بينهم في أغلب جوانب السياسة العالمية بعد انتهاء الحرب الباردة، فإنهم يتفقون بصورة متزايدة على هذا الفكر السائد عن القطبية الأحادية. وسواء كانوا يعتقدون أن البنية الحالية على وشك التحول من حالة القطبية الأحادية أو أنها تحولت بالفعل، فإنهم يعتقدون أن هذه البنية تميل إلى خلق صراعات، حيث تسعى الدول الأخرى لإحداث ثقل مضاد للقوة المتغطرسة للدولة المسيطرة. ويشكل الافتراض القائل بأن القطبية الأحادية لا تؤدي إلى الاستقرار قوام الجدل الواسع المثار حول طبيعة السياسة العالمية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. ومنذ عام 1991، وأحد الأسئلة المحورية التي لم تحسم بعد هو كيف يمكن تفسير استمرار التعاون وغياب سياسات توازن القوى التقليدية رغم حدوث تحولات كبيرة في توزع القوة[9].

وفي هذه الدراسة سأتناول ثلاث أطروحات تحاول إثبات خطأ الفكر السائد الذي يرى أن توزع القوة يؤدي إلى انعدام الاستقرار وإثارة الصراعات. يرى الطرح الأول أن النظام أحادي القطبية بما لا يدع مجالاً لأي لبس، حيث تتمتع الولايات المتحدة الأمريكية بهامش تفوق على أقوى الدول التالية لها، بل وعلى كل القوى الكبرى الأخرى مجتمعة، يزيد بكثير على هامش أي تفوق تحقق لأي دولة كانت في الصدارة

طوال القرنين الماضيين. بل أكثر من ذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية هي أول دولة قائدة في التاريخ الدولي الحديث يتحقق لها تفوق حاسم في كل ركائز القوة، أي الاقتصادية والعسكرية والتقنية والجيو-سياسية[10]. وإن وصف هذا التركيز في القوة غير المسبوق في كمه ونوعه باللحظة "الفانية" إنما هو خطأ جسيم.

الفكرة المطروحة الثانية ترى أن القطبية الأحادية القائمة الآن تميل إلى تحقيق السلام، إذ إن المزايا التي تتمتع بها الولايات المتحدة الأمريكية والتي تتمثل في امتلاكها عناصر القوة الخام الأساسية معناها غياب أحد المصادر المهمة للصراع الموجودة في الأنظمة السابقة، وهو التنافس من أجل فرض الهيمنة والانفراد بزعامة النظام الدولي؛ إذ لا توجد في العالم قوة رئيسية أخرى في وضع يسمح لها باتباع أي سياسة تعتمد في نجاحها على التغلب على الولايات المتحدة الأمريكية سواء في حرب أو في أي نوع من أنواع التنافس الممتد. ولا يرجح أن تقوم أي دولة باتخاذ خطوات قد تجلب عليها العداء المركز من جانب الولايات المتحدة الأمريكية. وفي الوقت ذاته، تقلل القطبية الأحادية من التنافس الأمني بين القوى الكبرى الأخرى. وباعتبار الولايات المتحدة الأمريكية زعيماً للنظام، فإنها تمتلك الوسائل والدوافع للحفاظ على أهم المؤسسات الأمنية لكي تخفف من حدة الصراعات الأمنية المحلية وتقلل التنافس المكلف بين القوى الرئيسية الأخرى. أما الدول الأخرى الأطراف في العلاقة مع القطب الواحد، فإن لديها حوافز لمسايرة ركب هذا القطب والانضمام إليه، مادامت التكلفة المتوقعة لإحداث توازن مضاد له باهظة للغاية.

أما الأطروحة الثالثة فترى أن القطبية الأحادية القائمة اليوم لا تؤدي فقط إلى السلام، وإنما تدوم طويلاً[11]. وقد دامت هذه القطبية بالفعل عقداً من الزمان، ولعلها تدوم الفترة نفسها التي دامت فيها القطبية الثنائية، إذا لعبت واشنطن أوراقها بشكل سليم. ولا يرجح خلال عقود كثيرة آتية أن يتاح لأي دولة وضع تتساوى فيه مع الولايات المتحدة الأمريكية من حيث امتلاكها لعناصر القوة الأساسية. وباعتبار أن الولايات المتحدة الأمريكية دولة تقع بين محيطين يفصلانها عن كل الدول الكبيرة

الأخرى، فإن بإمكانها الحفاظ على مزاياها دون التعرض لمخاطر حدوث توازن مضاد لها. أما الدول الحالية المرشحة لتكون أقطاباً (اليابان والصين وألمانيا وروسيا) فليس لها مثل هذا الحظ، ومن المحتمل أن تؤدي جهودها لزيادة قوتها أو التحالف مع الدول الأخرى الساخطة إلى إحداث حالات من التوازن المضاد في الداخل قبل أن تنجح في تحقيق توازن عالمي مع القوة الأمريكية.

إن الفكرة السائدة لدى الباحثين هي أن القطبية الأحادية ليست مستقرة دينامياً وأن أي تجاوز تقدم عليه واشنطن، ولو كان بسيطاً، سيؤدي إلى ردود عدائية خطيرة[12]. غير أني أجد أن العكس هو الصحيح، فالقطبية الأحادية تتسم بالدوام وتؤدي إلى السلام، وإنما يكمن التهديد الرئيسي لها في عجز الولايات المتحدة الأمريكية عن فعل ما يكفي[13]. كما أن امتلاك الولايات المتحدة الأمريكية عناصر القوة التي ترجح كفتها على نحو لا خلاف عليه يعطيها حرية أكبر من الدول الأخرى في عدم الاكتراث بالنظام الدولي ودوافعه. ولكن لأن النظام مبني حول القوة الأمريكية، فإنه يطالب الولايات المتحدة الأمريكية بوضع ترتيبات معينة، وكلما زادت كفاءة واشنطن في الاستجابة لهذه الدوافع ووفرت النظام، طال أمد هذه البنية واتسمت بالمزيد من السلام. والأمر المؤكد أن الخيارات السياسية تؤثر على الأرجح في فروق زيادة القوة في النطاق الحدي فقط، ولكن لأن القطبية الأحادية أكثر أماناً وأقل تكلفة من القطبية الثنائية أو القطبية المتعددة، فمن المجدي الاستثمار في إطالة مدتها، ويمكن القول إجمالاً إن مسودة الخطة الدفاعية الإرشادية التي أعدها البنتاجون عام 1992 كانت على صواب في جوهرها الفكري (إن لم يكن في تفاصيلها أيضاً).

وأستعرض فيما يلي باستفاضة أكبر هذه الأفكار في ثلاثة أجزاء تشكل حجتي الأساسية، وأساسها أن النظام الراهن أحادي القطبية، وأن القطبية الأحادية القائمة الآن تؤدي إلى السلام، وأنها تدوم طويلاً؛ ثم أختتم تحليلي بمناقشة انعكاسات هذه القطبية الأحادية على استقرار نظام ما بعد الحرب الباردة والاستراتيجية الأمريكية الشاملة.

وحيدة على القمة: النظام أحادي القطبية

إن القطبية الأحادية بنية تتعاظم فيها قدرات إحدى الدول بحيث تعجز أي قوة أخرى عن موازنتها[14]. وعندما تتركز القدرات بهذا الشكل، تنشأ بنية تختلف جوهرياً عن القطبية المتعددة (وهي بنية تضم ثلاث دول ذات قوة خاصة أو أكثر) أو القطبية الثنائية (وهي بنية تنشأ عن وجود دولتين تزيد قوتهما بشكل جوهري على بقية القوى). وفي الوقت ذاته، لا تكون القدرات مركزة إلى الحد الذي تشكل فيه إمبراطورية عالمية. ولا ينبغي الخلط بين نظام القطبية الأحادية وبين نظام القطبية المتعددة أو الثنائية الذي يضم دولة قطبية قوية بشكل خاص، أو بين نظام إمبريالي يضم قوة رئيسية واحدة[15].

فهل البنية الراهنة متعددة الأقطاب؟ الخطوة الضرورية الأولى للإجابة عن هذا السؤال تتمثل في عقد مقارنة بين توزع القوة في الوقت الحالي وتوزعها في البنى السابقة، وكلما كان تركز القوة الحالي في الولايات المتحدة الأمريكية أكثر اختلافاً عما كانت عليه توزعات القوى السابقة، قلت توقعاتنا بوجود تشابه بين سياسات ما بعد الحرب الباردة وسياسات الحقب السابقة. وسأنتقي حالتين تسمحان لي بعقد مقارنات بين تركزات القوة في سياقي البنية المتعددة الأقطاب والبنية الثنائية القطبية، وهما نظام السلام البريطاني (Pax Britannica) والحرب الباردة[16]. وفي إطار هاتين الحالتين، سأسلط الضوء على فترتين محددتين، هما 1860 ـ 1870 و1945 ـ 1955، لأنهما تعكسان أكبر تركزات للقوة لدى الدولة المتزعمة للنظام، وبالتالي تمتلكان أكبر الإمكانات لإضعاف الرأي القائل بأن القطبية الأحادية القائمة في الوقت الحالي هي ذات طبيعة غير عادية. كما سأورد فترة أخرى من فترات الحرب الباردة في منتصف الثمانينيات من القرن العشرين لمحاولة فهم توزع القوة قبيل التغيرات الهائلة التي حدثت في التسعينيات.

المقارنة الكمية

لا تتأهل الدول لوضع القوة القطبية إلا إذا أحرزت نقاطاً جيدة على كل مكونات القوة؛ أي عدد السكان والحجم الجغرافي والموارد الطبيعية والقدرات الاقتصادية والقوة العسكرية و "الكفاءة"، وذلك حسب مقاييس كينيث والتز (Kenneth Waltz)[17]. كانت هناك دولتان مستوفيتان لهذه المقاييس عام 1990، ذهبت إحداهما، ولم يظهر مكانها قطب جديد، والنتيجة هي أن 2 ـ 1 = 1، ويصبح النظام أحادي القطبية.

غير أن الحقيقة لها أبعاد أكبر بكثير مما تنطوي عليه هذه العملية الحسابية، وعلى أي حال، لم تكن الدولتان العظميان متساويتين إلا بمقدار ضئيل، بل إن والتز نفسه تشكك – في إحدى كتاباته في أواخر السبعينيات – في قدرة الاتحاد السوفيتي على مواكبة الولايات المتحدة الأمريكية[18]. وكانت المرة الأخيرة التي تناظر فيها الباحثون المتخصصون بشأن القوة النسبية للولايات المتحدة الأمريكية هي النصف الثاني من الثمانينيات، عندما بدت الولايات المتحدة الأمريكية في نظر الكثيرين تسير في أعقاب بريطانيا على درب السقوط النسبي. واستجابة لهذا المناخ الفكري، قام عدد من الباحثين بتحليلات كمية للوضع الأمريكي، وفي عام 1985 عقد بروس راسيت (Bruce Russett) مقارنة بين وضع الولايات المتحدة الأمريكية في أوائل الثمانينيات ووضع الإمبراطورية البريطانية في منتصف القرن التاسع عشر. وكانت النتيجة التي توصل إليها هي أن «الولايات المتحدة تحتفظ على جميع المؤشرات بدرجة من السيطرة لم تبلغها قط المملكة المتحدة» في القرن التاسع عشر[19]. وفي عام 1990 قام جوزيف ناي (Joseph Nye) وهنري ناو (Henry Nau) بنشر دراسات مفصلة عن الوضع الأمريكي في السياسة العالمية وفي الاقتصاد السياسي الدولي، وجاءت استنتاجاتهما انعكاساً لما قاله راسيت من أن الولايات المتحدة الأمريكية في عقد الثمانينيات كانت طرفاً اقتصادياً مهيمناً متفرداً في قوته، ذا قدرات أكثر اكتمالاً بكثير من تلك التي كانت لبريطانيا[20].

ومنذ السنوات التي نشرت فيها هذه الدراسات، انهار المنافس الجيوبوليتيكي الرئيسي للولايات المتحدة الأمريكية وتحول إلى قوة إقليمية، يكمن تهديدها الرئيسي للنظام الدولي في حدوث المزيد من التفكك له، وتعرض منافسها الاقتصادي الرئيسي لحالة من التدهور استمرت عقداً. وحافظت الولايات المتحدة الأمريكية على تفوقها العسكري، وزادت حصتها العالمية من المنتجات والصناعات التحويلية ومنتجات التقنية العالية، كما دعمت مركزها القيادي في الإنتاجية، واستعادت أو دعمت مركزها القيادي في كثير من الصناعات الاستراتيجية[21]. ورغم أن الأحداث الأخيرة تذكرنا بالتأكيد بأن مصائر الدول قد تتغير بسرعة في السياسة العالمية ولو لم تقم حرب، فإن حقيقة الأمر دون تنميق هي أن التفوق الأمريكي أمر غير مسبوق.

يوضح الجدول (1) أوجه المقارنة بين القوة النسبية للولايات المتحدة الأمريكية في أواخر التسعينيات من ناحية، وقوة بريطانيا قرب بلوغ أوجها من ناحية أخرى، وقوة الولايات المتحدة نفسها خلال الحرب الباردة من ناحية ثالثة. لا يتفوق على السيطرة الاقتصادية الأمريكية إلا وضع الولايات المتحدة نفسها في بداية الحرب الباردة، عندما كان اقتصاد كل من القوى الرئيسية الأخرى إما منهكاً وإما مدمراً في أسسه بفعل الحرب العالمية الثانية التي كانت قد انتهت لتوها. كما يُظهر الجدول أن التفوق العسكري الذي حققته أي دولة احتلت موقع القيادة في التاريخ الدولي الحديث يعد قزماً مقارنة بالتفوق العسكري الأمريكي. وحتى مؤشر متلازمات الحرب (Correlates of War - COW) المركب والذي يرجح كفة الدول ذات الكثافة السكانية العالية بوجه خاص والاقتصادات الصناعية، يظهر تحسناً في الوضع النسبي للولايات المتحدة الأمريكية منذ منتصف الثمانينيات[22].

الجدول (1)

مقارنــة الــدول المهيـمـنـة

السنة	الولايات المتحدة الأمريكية	بريطانيا	روسيا	اليابان	النمسا	ألمانيا	فرنسا	الصين
أ. الناتج المحلي الإجمالي كنسبة «للدولة المهيمنة»								
1870	108	100	90	غير متوافر	29	46	75	غير متوافر
1950	100	24	35	11	غير متوافر	15	15	غير متوافر
1985	100	17	39	38	غير متوافر	21	18	46
1997 (القوة الشرائية)	100	15	9	38	غير متوافر	22	16	53
1997 (سعر العملة)	100	16	5	50	غير متوافر	25	17	10
ب. النفقات العسكرية كنسبة مئوية «للدولة المهيمنة»								
1872	68	100	120	غير متوافر	44	65	113	غير متوافر
1950	100	16	107	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	10	غير متوافر
1985	100	10	109	5	غير متوافر	8	8	10
1996	100	13	26	17	غير متوافر	14	17	13
جـ. قدرات القوة (متلازمات الحرب) كنسبة مئوية للدولة المهيمنة								
1872	50	100	50	غير متوافر	27	50	60	غير متوافر
1950	100	37	103	غير متوافر	غير متوافر	3	21	غير متوافر
1985	100	22	167	56	غير متوافر	28	22	156
1996	100	14	43	36	غير متوافر	21	18	118

المصادر: أرقام الناتج المحلي الإجمالي عن الفترة 1870 ـ 1985 من :

Angus Maddison, *Monitoring the World Economy, 1820 - 1992* (Paris: Organization for Economic Cooperation and Development, 1995).

أرقام الناتج المحلي الإجمالي عن عام 1997 (ما يعادل القوة الشرائية) من :

Central Intelligence Agency (CIA) *World Factbook, 1998* (http://www.odci.gov/cia/publications/factbook/index.html).

أرقام الناتج المحلي الإجمالي عن عام 1997 (أسعار الصرف) من :

Economist Intelligence Unit, *World Outlook, 1998* (London: EIU, 1998).

= تابع مصادر الجدول (1):

النفقات العسكرية ومتلازمات الحرب عن الفترة 1872 ـ 1985 من:

J. David Singer (University of Michigan) and Melvin Small (Wayne State University), "National Material Capabilities Data, 1816 - 1985" (computer file) (Ann Arbor, Mich.: Inter-University Consortium for Political and Social Research).

النفقات العسكرية عام 1997 من:

International Institute of Strategic Studies, *The Military Balance 1997/98* (London: IISS, 1998).

مؤشر متلازمات الحرب عام 1996 نقلاً عن:

IISS, *Military Balance 1997/98;* American Iron and Steel Institute, *Annual Statistical Report, 1997* (Washington, D.C.: AISI, 1998); World Bank, *World Development Indicators, 1998* (Washington, D.C.: International Bank for Reconstruction and Development, 1998); and United Nations, *UN Demographic Yearbook, 1996* (New York: United Nations, 1998).

ملحوظات:

- غير متوافر: بيانات غير متوافرة أو الدولة غير مصنفة كقوة كبيرة في سنة معينة.
- ألمانيا = جمهورية ألمانيا الاتحادية، وروسيا = الاتحاد السوفيتي عامي 1950 و1985.

أ. ترتكز تقديرات ماديسون (Maddison) على الأراضي الحديثة للدولة، وتميل إلى التقليل من أهمية الناتج المحلي الإجمالي للنمسا عام 1870. وقد أضفت تقديرات ماديسون لكل من النمسا والمجر وتشيكوسلوفاكيا. (وفي حالة روسيا، أضفت فنلندا؛ ولم تكن هناك بيانات متوافرة عن بولندا عام 1870)، للمقارنة انظر:

Paul Bairoch, "Europe's Gross National Product, 1800 - 1975," *Journal of Economic History,* Vol. 5, No. 2 (Fall 1976), 273 - 340.

والتي تعطي تقديراتها عن عام 1860 للنمسا 62٪ من إجمالي الناتج القومي لبريطانيا، ولروسيا 92٪، ووفقاً لوكالة المخابرات المركزية، فإن تقديرات القوة الشرائية المعادلة لعام 1997 قد تعطي حجماً أكبر للاقتصاد الصيني بنسبة تصل إلى 25٪.

ب. تقدر النفقات العسكرية للصين وروسيا عن عام 1996 باستعمال نسب القوة الشرائية المعادلة.

جـ. مؤشر عام 1996 صنفه المؤلف باستخدام مصادر مختلفة من سينجر (Singer) وسمول (Small)؛ وهي تمثل النتائج نفسها التي سيعطيها هذا المؤشر المركب، ولكنه لا يتماثل بشكل مباشر مع أرقام متلازمات الحرب الأخرى.

يشير الشكل (1) إلى مقاييس القدرات الثلاثة من حيث توزعها بين القوى الكبرى، ويسلط الضوء على التناقض بين تركز القدرات غير العادي في الولايات المتحدة الأمريكية في التسعينيات وتوزعات هذا التركيز في بنى القطبية الثنائية والقطبية المتعددة في الحرب الباردة وفي نظام السلام البريطاني، ولم يحدث قط في التاريخ الدولي الحديث أن تحققت السيطرة الاقتصادية والعسكرية بهذا الشكل للدولة التي تكون في الصدارة.

باختصار، تشير المقاييس المعيارية التي يستعملها علماء السياسة كبدائل عن القدرات إلى أن النظام القائم أحادي القطبية[23]. غير أن مجرد نظرة عابرة على مثل هذه المقاييس تكشف لنا أن كلاً منها معيب من عدة وجوه. فالإنتاج الاقتصادي يفتقر إلى البروز المطلوب لتوازن قوى الدول المعسكرة مثل بروسيا واليابان قبل الحرب العالمية الثانية وألمانيا النازية والاتحاد السوفيتي، وعلى أي حال يصعب قياسه بالنسبة إلى بعض الدول وفي بعض الفترات؛ إذ إن النفقات العسكرية قد تخفي بعض أوجه القصور الضخمة ولا تخلو هي الأخرى من مشكلات قياس متشابهة. تركز المؤشرات المركبة على الفكرة السائدة التي ترى أن الدول يجب أن تحرز نقاطاً على كثير من عناصر أسس القوة حتى تتأهل لمرتبة القوة العظمى. غير أن المؤشر المركب الذي يعكس في الظاهر مصادر القوة القومية في فترة من الفترات يميل في الغالب إلى إعطاء نتائج سخيفة عن الفترات الأخرى.

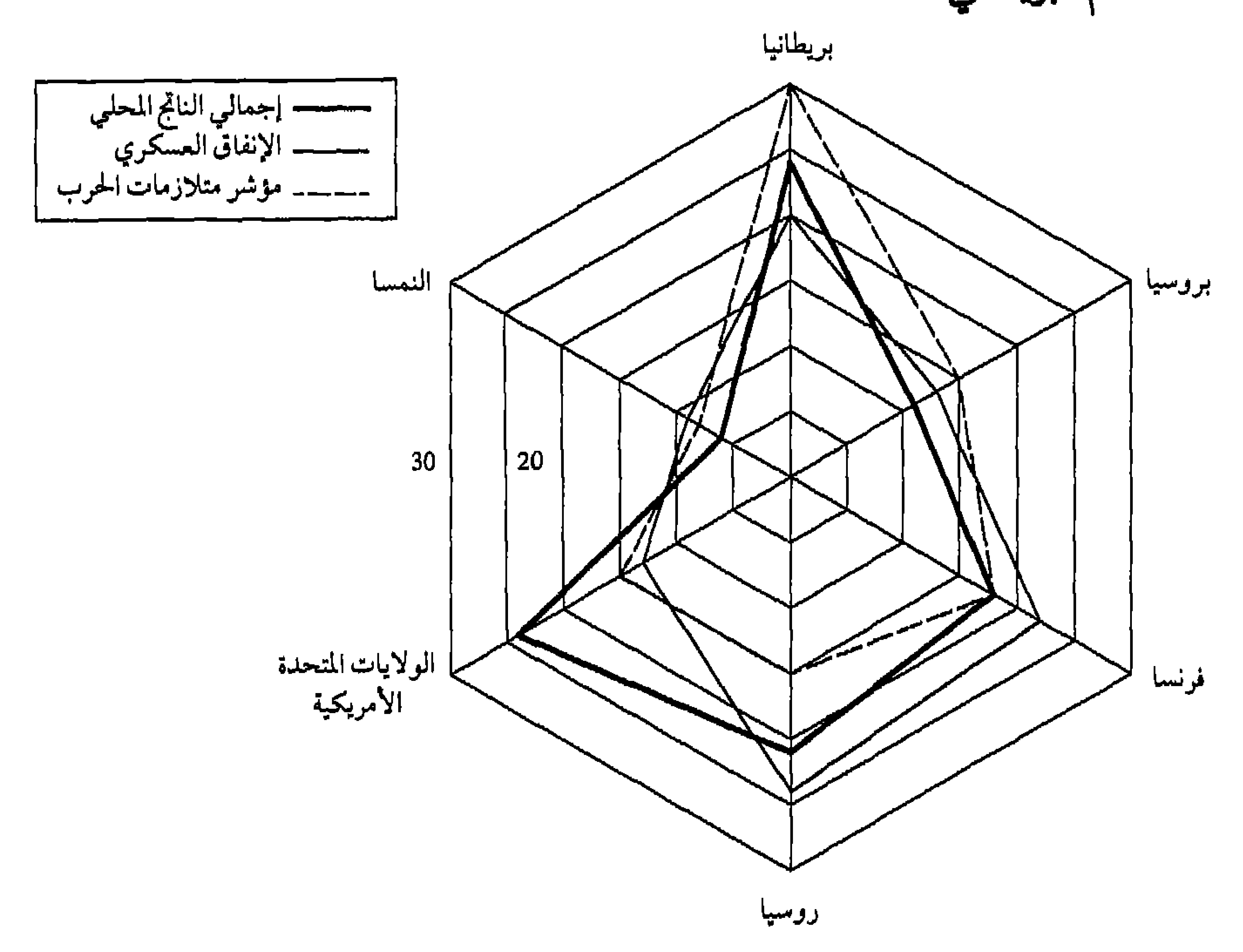
يكشف تحليل بيانات مؤشر متلازمات الحرب (COW Index) أن الدرجة العالية التي تحرزها بريطانيا عن عام 1870 ترجع إلى عملية التصنيع المبكرة (والتي تكشف عنها المستويات العالية من إنتاج الحديد واستهلاك الفحم) وأن الظهور القوي للاتحاد السوفيتي في أواخر الحرب الباردة سببه الاقتصاد المعتمد على التصنيع الثقيل والإنتاج العسكري الضخم، وأن أرقام الصين متضخمة بسبب ضخامة عدد السكان والقوات المسلحة وصناعات الصلب العملاقة[24]. ويكشف أحد المؤشرات المماثلة بعض الشيء (الجدول 2) عن صورة أكثر تعقيداً من تلك التي تظهر من المقارنات البسيطة بين إجمالي الإنتاج الاقتصادي أو النفقات العسكرية.

الشكل (1)

مقارنة تركزات القوة: توزيع إجمالي الناتج المحلي (بالنسبة المئوية) والإنفاق العسكري ومؤشر متلازمات الحرب بين القوى الكبرى

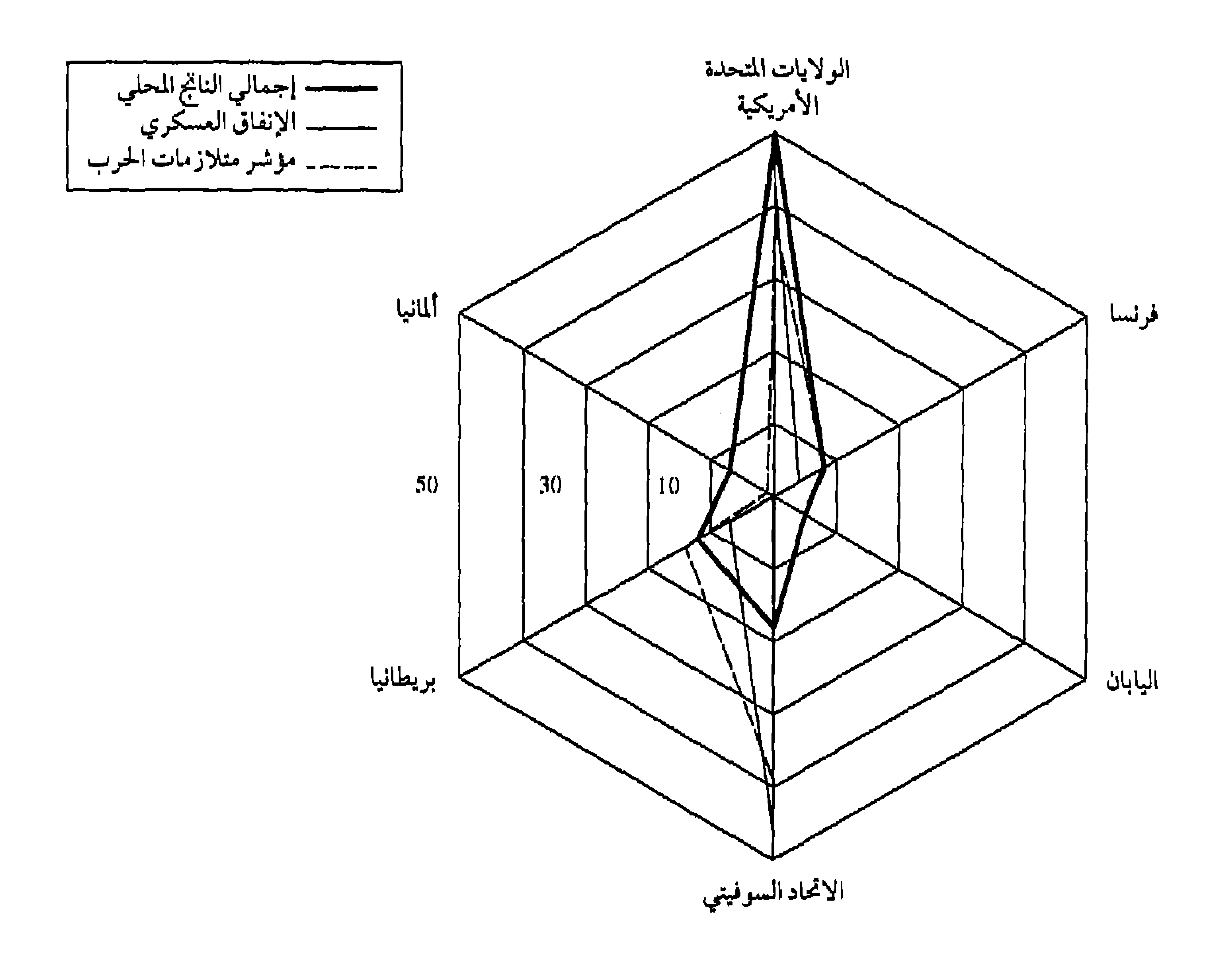
في الفترات 1870ـ1872، 1950، 1985، 1996ـ1997

أ. السلام البريطاني، 1870ـ1872



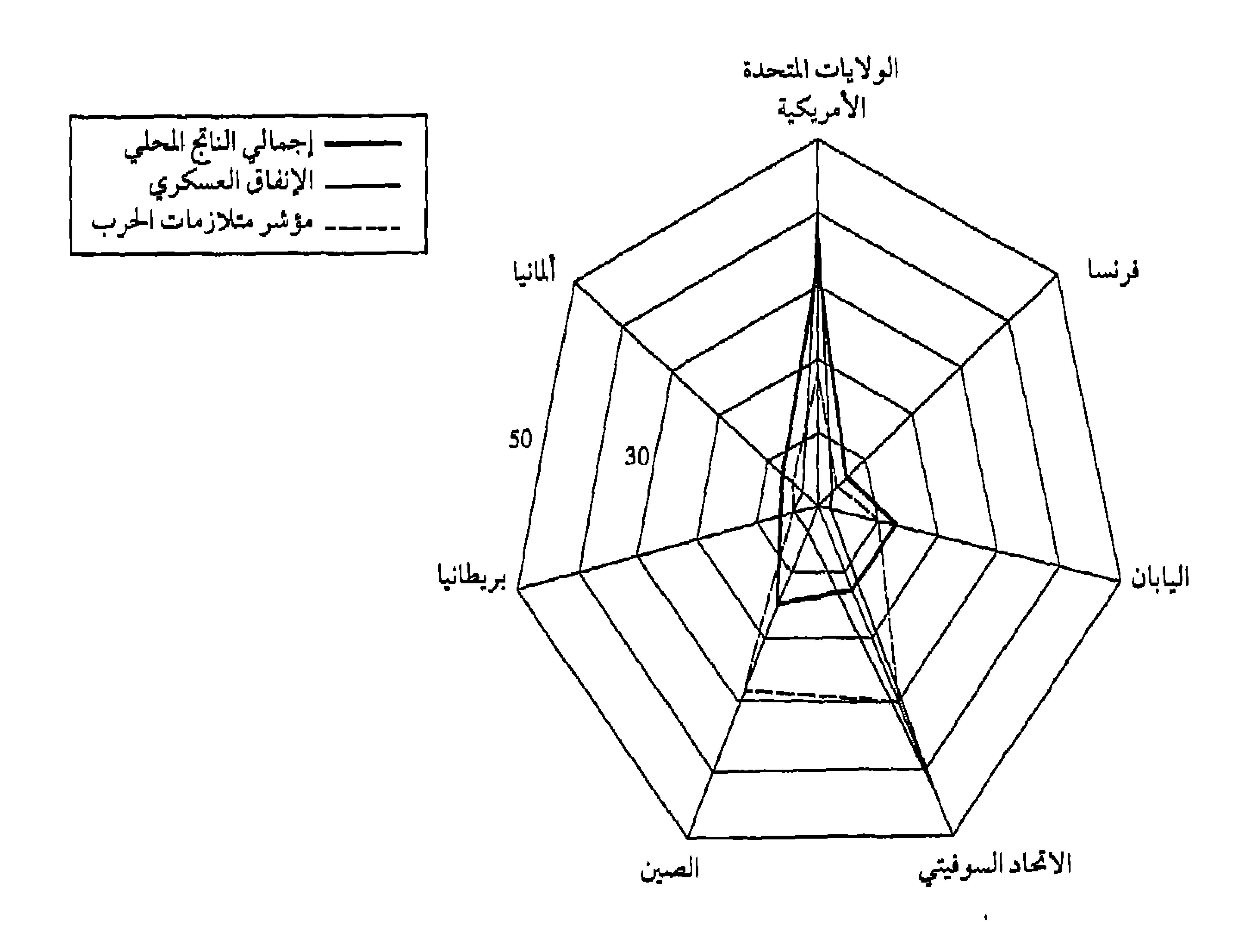
الدولة	إجمالي الناتج المحلي	الإنفاق العسكري	مؤشر متلازمات الحرب
بريطانيا	24	20	30
بروسيا	11	13	15
فرنسا	18	22	18
روسيا	21	24	15
الولايات المتحدة الأمريكية	24	13	15
النمسا	6	9	8

ب . المراحل المبكرة من القطبية الثنائية ، 1950



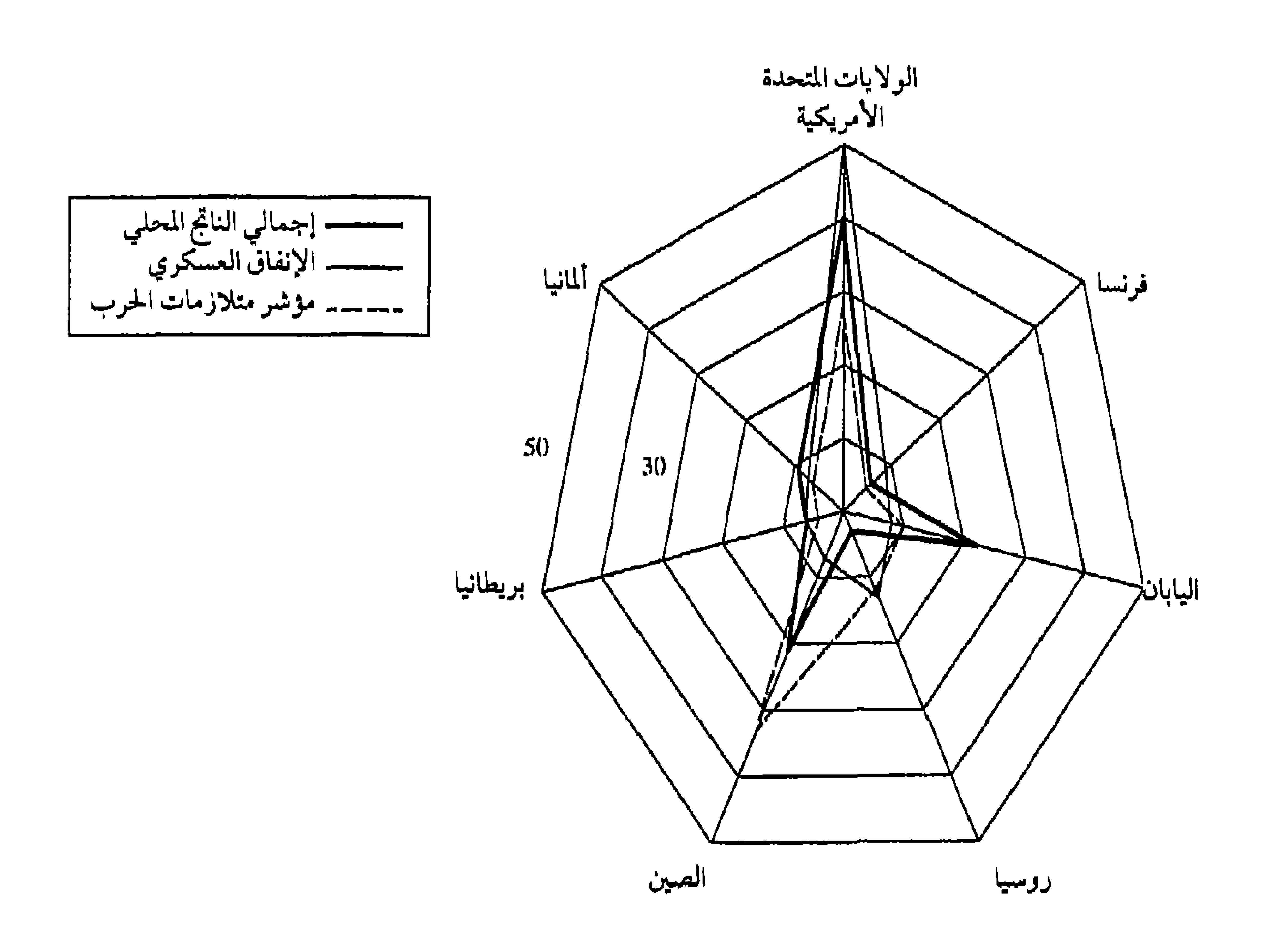
الدولة	إجمالي الناتج المحلي	الإنفاق العسكري	مؤشر متلازمات الحرب
الولايات المتحدة الأمريكية	50	43	38
فرنسا	8	4	8
اليابان	5	0	0
الاتحاد السوفيتي	18	46	39
بريطانيا	12	7	14
ألمانيا	7	0	1

جـ. المرحلة المتأخرة من القطبية الثنائية، 1985



الدولة	إجمالي الناتج المحلي	الإنفاق العسكري	مؤشر متلازمات الحرب
الولايات المتحدة الأمريكية	33	40	18
فرنسا	6	3	4
اليابان	13	2	10
الاتحاد السوفيتي	13	44	30
الصين	15	4	28
بريطانيا	6	4	4
ألمانيا	7	3	5

د. القطبية الأحادية، 1996-1997



الدولة	إجمالي الناتج المحلي	الإنفاق العسكري	مؤشر متلازمات الحرب
الولايات المتحدة الأمريكية	40	50	28
فرنسا	6	9	5
اليابان	22	8	10
روسيا	3	13	12
الصين	21	7	33
بريطانيا	6	6	4
ألمانيا	9	7	6

المصادر: استمدت من البيانات المدرجة في الجدول (1).

ملحوظة: إجمالي الناتج المحلي لعام 1997 مبني على أسعار العملات المعادلة للقوة الشرائية.

الجدول (2)

مؤشرات متلازمات الحرب بعد تحليلها للقوى الكبرى للفترة 1995-1997

	تعداد السكان (1996 بالنسبة المئوية)	إجمالي الناتج المحلي للفرد (1997، المعادلة للقوة الشرائية)	الإنتاج التصنيعي (1995، بالنسبة المئوية)	استعمال الطاقة تجارياً (1996، بالنسبة المئوية)	الإنفاق العسكري (1996، بالنسبة المئوية)	الأفراد العسكريون (1996، بالنسبة المئوية)
الولايات المتحدة الأمريكية	13	30.2	37	41	52	18
الصين	62	3.5	8	21	7	36
اليابان	6	24.5	27	10	6	3
ألمانيا	4	20.8	14	7	7	5
روسيا	7	4.7	غير متوافر	12	13	30
بريطانيا	3	21.2	6	5	6	3
فرنسا	3	22.7	7	5	9	5

المصادر: Central Intelligence Agency, *World Factbook, 1998* (http://www.odci.gov/cia/publications/factbook/index.html); International Institute of Strategic Studies, *The Military Balance 1997/98* (London: IISS, 1998); World Bank, *World Development Indicators, 1999* (Washington, D.C.: International Bank for Reconstruction and Development, 1999); and National Science Foundation, *Science and Technology Indicators, 1998* (http://www.nsf.gov/sbe/srs/seind98/start.htm).

غير أن هذه المقارنة تكشف أن الولايات المتحدة الأمريكية، على النقيض من بريطانيا حينما بلغت أوجها، تحتل المركز القيادي في كل مؤشر رئيسي من مؤشرات القوة باستثناء عدد السكان والأفراد العسكريين[25].

تكمن مشكلة مؤشر متلازمات الحرب تحديداً في افتراضه الضمني أن مصادر القوة القومية لم تتغير منذ فجر عصر التصنيع، ولاشك في أن تحديث مثل هذا المؤشر بحيث يضع في اعتباره الثورة التي تلت عصر التصنيع في الاقتصاد السياسي والشؤون العسكرية سيكون إجراء ذاتياً. غير أن الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك مزايا حاسمة بأغلب مقاييس "عصر المعلومات" (انظر الجدول 3)، فهي لا تمتلك أكبر اقتصاد في العالم يقوم على التقنية العالية حتى الآن فحسب، وإنما تمتلك أيضاً أكبر تركز لتصنيع التقنية العالية من بين القوى الكبيرة[26]، ويكاد يكون مجموع ما تنفقه على البحث والتطوير معادلاً لكل ما تنفقه بقية الدول السبع الأكثر ثراء مجتمعة (مع العلم بأن إنفاق مجموعة السبع على البحث والتطوير يمثل 90٪ من إنفاق العالم على هذا النشاط). ويؤكد العديد من الدراسات التي أجريت حول تفوق الولايات المتحدة الأمريكية وامتلاكها زمام القيادة في مجال التقنية أنها تسيطر على كل "القطاعات القيادية" الرئيسية التي يفترض على الأرجح أن تسيطر على الاقتصاد العالمي في القرن الحادي والعشرين[27].

إن اجتماع المزايا المادية للولايات المتحدة الأمريكية كماً ونوعاً أمر غير مسبوق، ويترجم إلى وضع جغرافي سياسي متفرد، وبفضل سياسة تتبعها منذ عدة عقود لتوظيف التقنية لخلق قوة عسكرية، تحققت للولايات المتحدة الأمريكية مزية نسبية عكست التفوق الذي كانت عليه البحرية البريطانية في القرن التاسع عشر. وفي الوقت ذاته، تبدو القدرات البريطانية وقتها قزماً بجانب ما تمتلكه واشنطن حالياً من قدرات القوة الكبرى، أي مجموع ما تمتلكه من إمكانات مقارنة بما تمتلكه ثانية أكبر قوة، أو حتى كل القوى الأخرى مجتمعة.

وتتفرد الولايات المتحدة الأمريكية في امتلاك قدرات للتوسع في قوتها العالمية، وتستطيع على الأرجح تحقيق سيطرة برية دفاعية على مسارح العمليات الرئيسية، إذا

واجهها مثل هذا التحدي، وهي تحتفظ بالبحرية الوحيدة المتفوقة في العالم، وتسيطر على الجو، وتحتفظ منذ فترة بوضع نووي يتيح لها مزايا الضربة النووية الأولى على نحو لا يتوافر للقوى النووية الأخرى، كما ظلت لعقود تستثمر في الشؤون اللوجستية العسكرية والقيادة والسيطرة والاتصالات والمخابرات. ورغم أنها تخصص 3٪ فقط من إجمالي الناتج المحلي للدفاع، فإنها بذلك تنفق أكثر من كل القوى الأخرى مجتمعة، ومعظم هذه القوى الكبرى حلفاء رئيسيون. ولعل الإنفاق الأمريكي على البحث والتطوير الدفاعي يزيد على كل ما تنفقه بقية دول العالم مجتمعة في هذا النشاط (انظر الجدول 3). ولا توجد من القوى الكبرى من توازن القوة الأمريكية، فقد تراجعت معظم القوى في إنفاقها العسكري بشكل أسرع من الولايات المتحدة الأمريكية؛ وقد يكون أحد أسباب ذلك أن الديمقراطية والعولمة غيرا من طبيعة السياسة العالمية، غير أن من بين الاحتمالات الأخرى عدم جدوى أي مجهود للتنافس المباشر مع الولايات المتحدة الأمريكية، ولذلك لا أحد يحاول.

مقارنة نوعية

إن إضافة تفاصيل تاريخية إلى المقارنة بين توزع القوة اليوم وتوزعها في الأنظمة السابقة تدعم النتائج الأولية التي تكشف عنها المقارنات الكمية. ثمة تركيزان للقوة على مدار القرنين الماضيين يظهران على عدد مختلف من مقاييس القدرات الكمية، حيث تظهر بريطانيا على مقياس متلازمات الحرب في الفترة 1860 ـ 1870 طرفاً فاعلاً له قوة خاصة، بينما تظهر الولايات المتحدة الأمريكية وحدها بعد الحرب العالمية الثانية على مقياس إجمالي الناتج المحلي. على أن هذين المقياسين يفتقران إلى عاملين مهمين للغاية لا يكشف عنهما إلا البحث التاريخي وهما: وضوح التوازن على النحو الذي تحدده الأحداث التي تجعل صناع القرار يحددون القوة ويقيسونها، وشمول مزية القوة الكلية لدى دولة الصدارة في كل فترة[28]. ويعمل هذان العاملان معاً على تحقيق تفوق أمريكي أقل غموضاً بكثير، وبالتالي أقل عرضة للتحدي، من أي تفوق تحقق لدول كانت في الصدارة سابقاً.

الجدول (3)

مؤشرات عصر المعلومات للقوى الكبرى للفترة 1995ـ 1997

	التصنيع المعتمد على التقنية الرفيعة (1995، بالنسبة المئوية)	إجمالي الإنفاق على البحث والتطوير الدفاعي (1995، بالنسبة المئوية)	نفقات البحث والتطوير الدفاعي (1995ـ 1996) بالنسبة المئوية)	براءات الاختراع الممنوحة في الولايات المتحدة (1997، بالآلاف)	عدد أجهزة الحاسوب الشخصي لكل عشرة آلاف نسمة (1997)	مستخدمو الإنترنت لكل عشرة آلاف نسمة (تموز/ يوليو 1998)	العلماء والمهندسون العاملون بالبحث والتطوير لكل مليون نسمة (1985ـ1995)
الولايات المتحدة الأمريكية	41	53	80	61	407	976	3732
بريطانيا	6	6	7	2	242	201	2417
اليابان	30	22	2	23	202	107	5677
فرنسا	5	8	8	غير متوافر	174	73	2537
ألمانيا	10	11	3	6.8	255	141	3016
الصين	8	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	6	0.16	537
روسيا	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	32	9	4358

المصادر: World Bank, *World Development Indicators, 1999* (Washington, D.C.: International Bank for Reconstruction and Development, 1999); National Science Foundation, *Science and Technology Indicators, 1998* (http://www.nsf.gov/sbe/srs/seind98/start.htm); Organization for Economic Cooperation and Development, *Science, Technology, and Industry: Scoreboard of Indicators, 1997* (Paris: OECD, 1997); and Michael B. Albert, Phyllis Genther Yoshida, and Debra van Opstal, *The New Innovators: Global Patenting Trends in Five Sectors* (Washington, D. C.: US Department of Commerce, Office of Technology Policy, September 1998).

ملحوظة: هبط نصيب البحث والتطوير كنسبة من إجمالي الناتج المحلي لروسيا إلى أقل من 0.75. ووفقاً لألبرت ويوشيدا وأوبستال (Albert, Yoshida and Opstal) في كتابهم المعنون «المخترعون الجدد» *The New Innovators*، تعد براءات الاختراع الممنوحة في الولايات المتحدة الأمريكية إلى مواطني أي دولة أفضل مقياس على التوجهات القومية في مجال الابتكارات الصناعية والتقنية. وقد تم منح مواطني دول الاتحاد الأوربي مجتمعة 16400 براءة اختراع من هذه البراءات عام 1997. ولأن اسم المجال والموقع الفعلي لمستخدمي الإنترنت لا يتطابقان دائماً، فإنه ينبغي اعتبار البيانات الخاصة بالإنترنت تقريبية.

كان انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي اختبارين أشد فاعلية بكثير لعلاقات القوة المادية من أي اختبار تضمنته أي حرب بين نظم على مدار القرنين الماضيين[29]. ويكمن أحد أسباب ذلك في قاعدة حسابية بسيطة: كلما زاد عدد اللاعبين زادت صعوبة تحديد علاقات القوة في النظام عند وقوع أي حرب أو حدث. حتى الحروب الكبيرة جداً في الأنظمة ذات الأقطاب المتعددة لا تقدم اختبارات واضحة عن القوة النسبية للدول المنتمية للتحالف المنتصر، وغالباً ما تنتهي الحروب قبل أن تحدث الهزيمة الكاملة للقوى الكبرى. وقد تركت الحروب التي وقعت في الماضي بين الأنظمة بعضاً من القوى الكبرى قائمة بل ومستعدة للجدال بشأن قوتها النسبية، وعلى عكس ذلك كانت القطبية الثنائية مبنية على دولتين، انهارت إحداهما بشكل أكثر حسماً مما قد تسفر عنه معظم الحروب. وكانت الفجوة بين قدرات القوتين العظميين من ناحية والقوى الكبرى الأخرى من ناحية ثانية أوسع في الحرب الباردة بالفعل من أي فجوة مماثلة في تاريخ نظام الدول الأوربي، ولأن الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي كانتا في حد ذاتهما في فئة خاصة تقتصر عليهما، فإن سقوط إحداهما من مرتبة الدولة العظمى يحيل الأخرى إلى الدولة رقم 1 بشكل أقل غموضاً بكثير من أي وقت منذ عام 1815.

والأكثر من ذلك أن فجوة القوة لصالح الولايات المتحدة الأمريكية أكبر من أن يدلل عليها أي مقياس واحد لأن تركز موارد القطب الواحد يتسم بالتماثل بين عناصره، إذ تختلف الولايات المتحدة الأمريكية عن كل الدول السابقة التي كانت في الصدارة في تفوقها في كل عناصر القوة المادية، أي الاقتصادية والعسكرية والتقنية والجغرافية؛ وكل القوى البحرية والتجارية التي يعتبرها معظم الباحثين رأس القوى المهيمنة كانت تفتقر إلى القدرات العسكرية (ولاسيما البرية) التي تتناسب ونفوذها العالمي. أما التباين في عناصر القوة فإنه يخلق حالة من الغموض، فعندما تتفوق دولة الصدارة في القدرات الاقتصادية والبحرية دون أن تتفوق في القوة البرية التقليدية فقد تبدو قوية وضعيفة في آن واحد؛ ويؤدي هذا التباين في عناصر القوة إلى خلق حالة من السخط عند الدول الأخرى في العلاقة والتي تمتلك قوة عسكرية، ولكن لا تتمتع بالمكانة العظيمة التي

تتحقق لدولة المقدمة بسبب مزاياها التجارية والبحرية. وفي الوقت ذاته يؤدي هذا التباين في عناصر القوة إلى جعل دولة الصدارة فيما يبدو عرضة للضغوط من جانب عنصر القوة الذي لا تتفوق فيه، أي القدرات العسكرية. وتكون النتيجة حدوث غموض بشأن أي الدول أقوى وأكثر أمناً؟ ومن يهدد من؟ وأي الدول قد تسعى لفرض الهيمنة؟

لقد تركت إمبراطورية بريطانيا الضخمة وبحريتها التي طوقت العالم واقتصادها النشيط آثاراً قوية على السياسة العالمية في القرن التاسع عشر، ولكن لأن قدراتها كانت موجهة دائماً نحو القوة التجارية والبحرية، لم تتحقق لها قط المزية الكلية التي كان يعنيها دخولها المبكر في التصنيع. بل إنها لم تكن في واقع الأمر الدولة الأولى التي لا خلاف على قيادتها للنظام الدولي إلى أن نزلت الهزيمة بروسيا في حرب القرم عام 1856. وكانت الحروب النابوليونية قد خلقت ثلاث قوى مهيمنة محتملة، هي بريطانيا بما لها من قوة بحرية ومالية حاسمة، وروسيا بما لها من قوة عسكرية متفوقة في قارة أوربا، وفرنسا بتفوقها العسكري الذي كان سبباً في قيام تحالفات ضمت كل الدول الكبرى الأخرى. وكان على بريطانيا في الفترة 1815-1856 أن تتقاسم قيادة النظام مع روسيا، بينما بقيت فجوة القوة بين هاتين الإمبراطوريتين وفرنسا ضيقة بشكل ينذر بالخطر[30]. وبهزيمة روسيا في حرب القرم تبددت هالة القوة التي أحاطت بها وانفردت بريطانيا بتفوق لا ينازعها فيه أحد. ولكن حتى بعد عام 1856، ظلت الفجوة بين لندن وبقية القوى الأوربية الأخرى مثل فرنسا وروسيا وبروسيا ضيقة لأن بريطانيا لم تترجم قط إمكاناتها التي أتاحتها لها عملية التصنيع المبكرة إلى قدرات عسكرية على نطاق أوربا. وكان النصر الذي تحقق في حرب القرم والذي أذن بمرحلة التفوق البريطاني مبنياً أساساً على القوة البرية الفرنسية[31]. كما أن مزايا بريطانيا الصناعية قد بلغت أوجها قبل أن تعتبر القدرات الصناعية أمراً أساسياً لتحقيق القوة العسكرية[32].

كانت فجوة الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي أضيق بكثير. وأسفرت الحرب العالمية الثانية عن دروس غامضة تتعلق بالقوة النسبية للقدرات الأمريكية البحرية والجوية والاقتصادية مقابل التفوق العسكري التقليدي الذي ظهر به

الاتحاد السوفيتي في منطقة أوراسيا[33]. وأظهر الصراع بوضوح أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تمتلك أكبر إمكانات عسكرية في العالم، إذا استطاعت أن تسخر اقتصادها الضخم لإنتاج القوة العسكرية ونشرها في مسرح العمليات في الوقت المناسب. وعلى الرغم من نقاط الضعف الاقتصادي الذي اتصفت به إمبراطورية ستالين فقد حافظت بالتحديد على تلك المزايا التي كانت عند القيصر نيقولا الأول، وهي القدرة على الاستيلاء على أراض رئيسية في أوراسيا باستخدام القوات البرية والسيطرة عليها. كان نصيب موسكو من القوة العالمية والمنعكس فعلياً في وجودها في أوراسيا (وفي صورة قوة قتالية مسلحة بالفعل) حقيقة حاسمة تفسر الحرب الباردة. ولولا الفضل الرئيسي للموقع الجغرافي للاتحاد السوفيتي (وطبيعته العسكرية) لما استطاع الاقتصاد السوفيتي أن يحقق القطبية الثنائية. ففي بداية الحرب الباردة عندما كان الاقتصاد الأمريكي مساوياً في ضخامته لكل اقتصادات القوى الكبرى الأخرى مجتمعة، كان ميزان القوة لا يزال يعتبر هشاً وغير مستقر[34].

تظهر المقاييس المختلفة في كل من نظام السلام البريطاني وبداية الحرب الباردة أن القوة تركزت لدى دولة الصدارة إلى درجة غير عادية، ومع ذلك فقد كانت الفجوات المدركة في القوة في كلتا الفترتين أصغر مما تشير إليه المقاييس. ويعتبر التباين في عناصر القوة وضيق الفجوات بين القوى هو العرف في التاريخ الدولي الحديث، غير أن هذه الأمور تغيب عن توزع القوى في أواخر التسعينيات. وهكذا لا تمكن مقارنة لحظات الهيمنة السابقة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية بالقطبية الأحادية التي أعقبت الحرب الباردة. ونظراً للفروق الكبيرة في توزع القوة وحدها، ينبغي علينا أن نتوقع أن تعمل السياسة العالمية الآن بآليات تختلف كثيراً عن آليات الماضي.

القطبية الأحادية تؤدي إلى السلام

تهيئ القطبية الأحادية الظروف التي تغيب فيها الحرب بين القوى الكبرى، كما تميل إلى خفض مستويات التنافس بين القوى الكبرى على المكانة أو الأمن بصورة نسبية، ويرجع ذلك إلى أمرين: أولهما أن مزية القوة لدى دولة الصدارة تقضي على مشكلة التنافس من أجل الهيمنة في السياسة العالمية؛ والثاني أن هذه المزية تقلل من بروز سياسة

توازن القوى بين الدول الكبرى ومخاطر هذه السياسة. على أن هذين السببين مثار للجدل، والعلاقة بينهما معقدة[35]. ولكن النقطة الأساسية التي تعنينا هنا لخدمة أغراض هذا التحليل هي أن كلتا النظريتين تتنبأ بأن نظام القطب الواحد سيؤدي إلى السلام.

كيف نفكر في القطبية الأحادية

نوقشت نظرية الهيمنة في الجدل المثار حول طبيعة النظام الدولي في فترة ما بعد الحرب الباردة باقتضاب غير مبرر[36]، ذلك أن النظرية لها دلالات بسيطة وعميقة على سلمية النظام الدولي بعد الحرب الباردة، وهي دلالات يؤيدها جمع كبير من الدارسين والباحثين. تنص النظرية على أن الدول المتميزة في قوتها (أي "المهيمنة") ترسخ دعائم النظام الدولي فيتسم بالاستقرار، إلى أن يؤدي فرق الزيادة في القوة إلى بروز دولة ساخطة تملك القدرة على منازعة الدولة المسيطرة على الزعامة. وكلما كان تركز القوة في الدولة المتزعمة للنظام أوضح وأكبر، زاد السلام في النظام الدولي المصاحب لهذا الوضع.

ذلك أن النقطة الرئيسية هي أن النزاع لا يحدث إلا إذا اختلفت الدولة المتزعمة للنظام مع الدولة المتحدية لها بشأن قوتيهما النسبيتين. معنى ذلك أن الدولة المتزعمة للنظام يجب أن تعتقد أنها قادرة على الدفاع عن الوضع الراهن في الوقت ذاته الذي تعتقد فيه الدولة التي تأتي في المرتبة الثانية أن لديها القوة لتحدي الوضع الراهن. وأرجح الأمور أن مجموعة التصورات والتوقعات الضرورية لإحداث مثل هذا الصراع تتم في ظرفين هما: عندما تكون الفجوة الكلية بين الدولة المتزعمة للنظام والدولة المتحدية لها ضيقة، و/ أو عندما تلحق الدولة المتحدية بدولة الصدارة في بعض - وليس كل - عناصر القوة القومية، مع اختلاف الجانبين على الأهمية النسبية لهذه العناصر. ومن ثم يكون كل من الحجم الكلي لقوة الدولة المتصدرة وشموليتها أمراً حيوياً لتحقيق السلام. فإذا كان النظام أحادياً في قطبيته، فالمفترض أن تكون هيكلية القوى الكبرى أكثر استقراراً بكثير من أي هيكلية متضمنة في نظام يضم أكثر من قطب. ونظراً لأن القطبية الأحادية تقوم على تركز القوة في الولايات المتحدة الأمريكية في سابقة هي الأولى من نوعها في التاريخ، فإن أحد أهم المصادر المحتملة لصراع القوى الكبرى - وهو التنافس لفرض الهيمنة - سيكون غائباً.

ظلت نظرية توازن القوى محوراً لهذا الجدل، غير أن الذي يغيب حتى الآن هو التمييز الواضح بين السلمية والديمومة. وتتنبأ النظرية بأن أي نظام مؤلف من دول لا تحكمها قواعد يظهر ميلاً إلى التوازن. يقول كينيث والتز في هذا الصدد: «إن القوة غير المتوازنة، أياً كان من يمارسها بفاعلية، هي خطر محتمل على الآخرين»[37]. يكمن هذا المعنى المحوري وراء الاعتقاد الشائع أن القطبية الأحادية لن تدوم (وهو رأي سأتناوله لاحقاً). على أن الشيء الذي تقل ملاحظته هو أن نظرية توازن القوى تتنبأ بالسلام مادام النظام أحادي القطبية. وعندما يذهب منظرو توازن القوى إلى أن عالم ما بعد الحرب الباردة متجه إلى الصراع، فإنهم لا يدعون أن القطبية الأحادية تسبب الصراع، وإنما يدعون أن القطبية الأحادية تؤدي بسرعة إلى القطبية الثنائية أو المتعددة. وهكذا لا تكون سلمية القطبية الأحادية هي موضع النزاع، وإنما ديمومتها.

يقول والتز إن القطبية الثنائية أقل تعريضاً لمخاطر الحرب من القطبية المتعددة، لأنها تقلل من حالة الشك، وبهذا المنطق ذاته تكون القطبية الأحادية هي أقل البنى إثارةً لمخاطر الحروب[38]. وطوال بقاء القطبية الأحادية قائمة، تقل الشكوك المحيطة باختيار الحلفاء أو حسابات القوة. ولا تكون هناك خيارات أمام الدول التي تأخذ مكان الطرف الثاني في العلاقة مع القطب الواحد إلا مسايرة هذا القطب (علانية وضمناً)، أو على الأقل عدم الإقدام على أي فعل قد يجلب إليها العداء المركز من جانب ذلك القطب. ومادامت السياسات الأمنية لهذه الدول متجهة نحو قوة القطب الأوحد وتفضيلاته، فسوف تقل احتمالات دخول هذه الدول في تنافس قد يؤدي إلى الحرب لتحقيق أمنها وفرض مهابتها. وبمجرد أن ينحاز القطب الأوحد إلى هذه الدولة أو تلك، يقل الشك فيمن تتحقق له الغلبة، وأكثر من ذلك أن القطب الواحد ستكون له قدرة على أن يكون أكثر تدخلاً في شؤون الآخرين من أي دول سبقته في تزعم بنية النظام الدولي؛ إذ تستطيع الدولة القطب باستغلالها لاعتماد الدول الأخرى عليها في الشؤون الأمنية ولمزايا القوة الأحادية التي تمتلكها، أن تحافظ على نظام من التحالفات تنتفي معه المشكلات بالنسبة إلى الدول التي تأخذ مكان الطرف الثاني في العلاقة[39].

وإلى أن يتغير توزيع القوة الذي يشكل أساس هذه البنية، يكون أمام الأطراف الأخرى في العلاقة دوافع مشابهة لتلك التي أمام الدول الأصغر في إقليم تسيطر عليه قوة واحدة مثل أمريكا الشمالية. إن قلة حدوث الحروب في هذه الأنظمة تتسق مع توقعات الفكر المعياري الخاص بتوازن القوى. ولقد ذاع صيت أوتو فون بسمارك (Otto von Bismarck) لعبقريته الاستراتيجية عندما استحدث وأدار نظام تحالف معقداً استطاع معه تجنب الحروب في الوقت الذي زاد فيه من مزاياه بصورة غير متكافئة مع مزايا الآخرين في سياق متعدد القطبية. أما في نظام القطب الواحد، فإن الأمر لا يحتاج إلى بسمارك آخر لإدارة نظام تحالف على الطريقة البسماركية، ولا أحد يصف الولايات المتحدة الأمريكية بالعبقرية الاستراتيجية عندما تتصدى لإدارة المعضلات الأمنية بين الولايات الأمريكية. يميل مثل هذا النظام من التحالفات الناتج عن القطبية الأحادية إلى البنيوية، وبالتالي إلى أن يكون أقل لفتاً للنظر، وإلى أن يكون له عمر أطول في نظام القطب الواحد.

قصارى القول إن نظرية الهيمنة ونظرية توازن القوى تحددان المداخل التي تستطيع منها تركزات القوة الكبرى أن تدعم البنية السلمية. وتخبرنا نظرية توازن القوى أن "الأصغر أفضل" (smaller is better)[40]. وعلى ذلك يكون القطب الواحد هو الأفضل، ويتوقع في بنية القطب الواحد أن تقل المنافسة الأمنية بين القوى الكبرى. أما نظرية الهيمنة فتقول إن التفوق الواضح لدولة في الصدارة تتوافر لها عناصر القوة الشاملة من شأنه أن يستأصل أي تنافس يرمي إلى إحراز التفوق. و لذلك يمكن القول عموماً إن القطبية الأحادية تخلق دوافع قليلة نسبياً للتنافس على فرض الأمن والمهابة بين القوى الكبرى.

مصادر الصراع الغائبة بين الأنظمة

لا تعني القطبية الأحادية نهاية الصراع أو أن واشنطن تستطيع حسم كل القضايا على طريقتها في جميع الأوقات، ولكنها تعني ببساطة غياب مشكلتين كبيرتين كانتا مصدر إزعاج وإحباط لساسة الحقب السابقة، وهما التنافس لفرض الهيمنة وسياسات توازن

القـوة بين القـوى الكبرى . ولا يمكن للباحثين المتخصصين والدارسين تصـوير الفـترة الحالية باعتبارها خطيرة ومصدراً للتهديدات إلا عن طريق تناسي هاتين المشكلتين .

ولكي نعرف أبعاد مصادر الصراع التي تتجنبها القطبية الأحادية ، تأمّل الفترتين اللتين سبق تناولهما وأحرزت فيهما دول الصدارة درجات كبيرة للغاية على مقاييس القوة الكلية ، وهما فترة السلام البريطاني والحرب الباردة . ولأن تركز القوة في الحالتين لم يكن أحادي القطبية فقد شهدت الفترتان تنافساً لفرض الأمن والهيمنة ، ولا أدل على ذلك من حرب القرم ، حيث قامت الحرب في ظل نظام تقاسمت فيه الزعامة دولتان ، وكان لثلاث دول قدرة معقولة على حيازة النفوذ[41] . ومن بين نتائج ذلك أنه لا الساسة وقتها ولا المؤرخون طوال المئة وخمسين عاماً الماضية استطاعوا أن يحسموا الجدل حول أسباب ذلك الصراع . والمشكلة هي أنه حتى الذين يتفقون على أن الحرب قامت بسبب تهديد توازن القوى الأوربي لا يتفقون على مصدر هذا التهديد أهو فرنسا أم روسيا أم بريطانيا؟[42] . والأهم من تحديد الدولة التي هددت فعلاً هذا التوازن - أو إذا كانت أي منها قد فعلت ذلك حقاً - هو أن الفجوة بين القوى كانت ضيقة بما يكفي لجعل التهديدات الثلاثة تبدو معقولة ، سواء في وقتها أو باسترجاع الأحداث . أما في ظل القطبية الأحادية ، فإن مثل هذا الشك ، وبالتالي مثل هذا الصراع ، ليسا من بين الاحتمالات الممكنة ولو من بعيد .

وحتى عندما كانت بريطانيا في أوج نفوذها بعد عام 1856 ، فإنها لم تكن قط قوة برية رئيسية ، ولم تكن قادرة على القيام بدور إخماد الصراعات الذي يمكن أن تضطلع به دولة القطب الواحد . وهكذا يكون حياداً عن الدقة إرجاع الفضل إلى القوة البريطانية في الحفاظ على السلام إبان فترتي السلام الطويلتين في القرن التاسع عشر . في الفترة 1815 ـ 1853 ، مارست لندن نفوذها في سياق الحلف الأوربي ، والذي كان مبنياً على أساس الهيمنة الثنائية لروسيا وبريطانيا . ولكن لأن هاتين الإمبراطوريتين المتنافستين اللتين تحيطان بأوربا شرقاً وغرباً كانتا تمتلكان مزيجين مختلفين من مصادر القوة لم يمحصهما الاختبار ليبين تفوق أحد المزيجين على الآخر ، فقد كان التعاون بين القوى

الكبرى دائماً معرضاً للتنافس على الهيمنة، وهي مشكلة أسهمت في تحطيم التحالف في حرب القرم. وبوجود بريطانيا "في حالة عزلة ذاعت شهرتها" بعد عام 1856، أعادت بروسيا صياغة ميزان القوى في أوربا بعنف ودون أن تشغل نفسها كثيراً بما قد تفضله بريطانيا. وبعد عام 1871 أدت دبلوماسية بسمارك - تدعمها قوة ألمانيا الهائلة - الدور الحيوي لتجنب التنافس العنيف على القوة أو الأمن في القارة الأوربية. ونتيجة للاختلافات في بنية النظام وحدها، تعد فترات السلام الطويلة التي سادت القرن التاسع عشر إنجازات في فنون السياسة أكبر من أي فترة سلام طويلة مشابهة تحدث في ظل القطبية الأحادية.

ظهرت مصادر صراع مشابهة في الحرب الباردة، وتكشف أحدث الدراسات التحليلية التي تناولت دبلوماسية الحرب الباردة وأوسعتها بحثاً، تفاصيل ما تلمح إليه فقط مؤشرات الأرقام، أي التفاعل المعقد بين التفوق الاقتصادي الأمريكي عموماً من ناحية، والقدرات العسكرية التقليدية السوفيتية من ناحية أخرى[43]. وكان توزع القوة على هذا النحو المتباين معناه أن الفجوة بين دولتي القمة قد تعتبر لصالح أحد الطرفين، أو ضيقة على نحو ينذر بالخطر، حسب الوضع الاستشرافي للرائي. وكان تفوق الولايات المتحدة الأمريكية في عناصر القوة غير العسكرية فقط عاملاً بالغ الأهمية في التنافس على فرض النفوذ والأمن خلال الحرب الباردة. ولكي تخلق واشنطن توازناً عسكرياً، قامت بتحقيق تفوق في القدرات الأخرى، وهو ما شكل تهديداً كامناً للمخططين الحربيين الروس وقيداً كبيراً على استراتيجية موسكو الدبلوماسية. ومن ثم استطاعت كل من موسكو وواشنطن في آن واحد أن تعتبر التنافس بينهما نتيجة لنزوع الطرف الآخر إلى الهيمنة، ليبقيا بذلك جدلاً تاريخياً تشير كل ملامحه إلى أنه غير محسوم تماماً مثل الجدل الدائر حول أسباب اندلاع حرب القرم. ونعود فنقول إن مثل هذا الغموض ومثل هذا الصراع أمران غير محتملين في نظام القطبية الأحادية.

إن التنافس لفرض الهيمنة والأمن بين القوى الكبرى أمران غير محتملين في ظل القطبية الأحادية. ولأن الدولة التي تحتل حالياً موقع الصدارة هي حتى الآن أقوى دولة

عسكرية، فإن احتمالات حدوث صراع على القيادة أضعف من أي وقت مضى خلال القرنين الماضيين. وعلى عكس الأنظمة الدولية السابقة، يمكن لأي دولة ذات علاقة بالقطب الواحد أن تدير جهودها لتحسين وضعها النسبي في نظام القطبية الأحادية دون أن تثير شبح انتقال القوة وصراعاً من أجل التفوق. ولأن القوى الكبرى تجد أمامها دوافع لصياغة سياساتها بطريقة تراعي فيها قوة قائد النظام وتفضيلاته، فإن احتمالات التنافس الأمني بينها أقل مما هي عليه في الأنظمة السابقة.

القطبية الأحادية تدوم طويلاً

ترتكز القطبية الأحادية على دعامتين، سبق أن بينت إحداهما، وهي حجم فجوة القوة التي تفصل بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأخرى وشمولها. وتعني فجوة القوة الشاملة من بين ما تعني أن أي تغير يجب أن يكون قوياً وثابتاً ليحدث آثاراً بنيوية. أما الدعامة الثانية - وهي الجغرافيا - فلا تقل في أهميتها عن الأولى؛ فبالإضافة إلى كل المزايا الأخرى التي تمتلكها الولايات المتحدة الأمريكية، يجب أن نضع في الاعتبار حلفاءها الأربعة الأكثر وثوقاً، كندا والمكسيك والمحيط الأطلسي والمحيط الهادئ، فالموقع الجغرافي مهم. كان وجود القوة السوفيتية في قلب أوراسيا شرطاً أساسياً لتحقق القطبية الثنائية. كذلك، يحدد وضع الولايات المتحدة الأمريكية كقوة تحيط بها المياه طبيعة القطبية الأحادية وديمومتها المحتملة. وتماماً مثلما أن الأعداد الخام لم تستطع أن تشرح القوى الدافعة للقطبية الثنائية، فإن مؤشرات القوة وحدها لا تستطيع أن تشرح أهمية موقع الولايات المتحدة في أمريكا الشمالية في الوقت الذي تقع فيه كافة القوى المحتملة في أوراسيا أو حولها. إن ميزان القوى بين القطب الأوحد والدول الأخرى المرتبطة به ليس هو الشيء الوحيد الذي يهم، بل قد لا يكون حتى أهم شيء بالنسبة إلى دول كثيرة؛ وقد تكون لموازين القوى المحلية أهمية أكبر في حسابات الدول الأخرى من بنية القطب الواحد التي تشكل خلفية لهذه الموازين. وستؤدي الجهود الرامية إلى تحقيق توازن عالمي مضاد إلى حدوث تحركات مضادة على المستويات المحلية. ونتيجة لذلك، يكون تركيز القوة الأولي اللازم للحفاظ على القطبية الأحادية أقل مما يفترضه معظم المتخصصين.

ولأن كثيراً من هؤلاء المتخصصين لا يقدرون الأبعاد الكاملة للحجم الكلي للفجوة بين القوى وشمولها، والمزايا التي يوفرها الموقع الجغرافي، فإنهم يتوقعون أن تعود القطبية الثنائية أو المتعددة إلى الظهور وبسرعة، ويرى هؤلاء أن هناك ثلاث طرق مؤدية إلى انتهاء القطبية الأحادية: حدوث توازن مضاد من جانب الدول الأخرى أو حدوث اندماج إقليمي أو حدوث زيادة في الفروق بين القوى. لكن من غير المحتمل أن تحدث أي من هذه الطرق تغييراً بنيوياً في النظام السياسي في المستقبل[44].

التحالفات ليست بنيوية

يصور كثير من الباحثين القطبية الأحادية على أنها نظام هش، وذلك بإغفالهم كل المعوقات التي تعترض حدوث توازن في العالم الحقيقي؛ فلو كان التوازن هو النشاط الخالي من التشاحن والتكلفة الذي تفترضه بعض نظريات توازن القوى، فإن القوة الأحادية القطبية ستحتاج إلى أكثر من 50٪ من القدرات الموجودة في نظام القوى الكبرى لتجنب حدوث ثقل مضاد. ورغم أن الولايات المتحدة الأمريكية مستوفية لهذا الشرط اليوم، فإن هذا التفوق قد يتأكّل بسرعة في عالم افتراضي من التوازنات الخالية من المشاحنات[45]. غير أن هناك حقيقة غائبة عن مثل هذه التوقعات، وهي أن سياسات التحالف تفرض التكاليف دائماً، وأن المعوقات التي تحول دون حدوث التوازن كبيرة جداً في نظام القطب الواحد الذي ظهر في أعقاب الحرب الباردة.

التحالفات ليست بنيوية؛ ولأن هذه التحالفات أقل فاعلية بكثير من الدول في خلق القوة ونشرها على المستوى الدولي، يتبع كينيث والتز أغلب الباحثين في تمييزه بين توزع القدرات بين الدول، والتحالفات التي قد تكونها الدول[46]. فالنظام الأحادي القطبية هو نظام يستحيل فيه حدوث أي ثقل مضاد؛ وعندما يصبح الثقل المضاد أمراً ممكناً لا يكون النظام أحادي القطبية. وتتحدد النقطة التي يحدث عندها ذلك التحول البنيوي جزئياً بعدة عوامل أحدها الكفاءة التي تستطيع بها التحالفات تجميع قوى الدول الفردية. وتقوم التحالفات بتجميع القوة فقط إلى المدى الذي تكون عنده ملزمة بشكل يمكن الاعتماد عليه، وتسمح باندماج القوات المسلحة والصناعات الدفاعية والبنى

الأساسية للبحث والتطوير، وعملية صنع القرار الاستراتيجي. وتكشف نظرة عابرة إلى التاريخ الدولي مدى صعوبة تنسيق التحالفات المضادة للقوى المهيمنة الصاعدة. ذلك أن الدول تقع تحت إغراء تحقيق الفائدة دون دفع المقابل، والتملص من المسؤوليات وإلقاء الكرة في ملعب الآخرين، أو ركوب الموجة طمعاً في الحظوة لدى القوة المهيمنة. وعلى الدول أن تقلق بشأن تخلي شركائها في التحالف عنها وقت الجد أو عندما تستدرج إلى نزاعات لا ناقة لها فيها ولا جمل[47]. وفي الوقت ذاته لا ينبغي على الدولة المهيمنة الصاعدة إلا أن تتأكد من أن بيتها بالداخل مرتب. باختصار، إذا كانت الدولة بمفردها فإنها تحصل على مكاسب أكثر مما تحصل عليه دول عديدة في تحالف. وإلى الحد الذي تكون فيه التحالفات غير فعالة في تجميع القوة، فإن القطب الأوحد يحصل على قوة أكبر لكل وحدة من القدرات المتجمعة من أي تحالف قد يتشكل ضده، وعلى الفور يحدث ميل لصالح القوة الأحادية القطب.

المفتاح إذن هو أن التحالفات المضادة التي قامت في الماضي، والتي تقوم عليها معظم معرفتنا التجريبية الخاصة بسياسة التحالفات، تشكلت ضد قوى ذات مواقع جغرافية برية أساساً (فرنسا وألمانيا والاتحاد السوفيتي) كانت تشكل تهديدات واضحة نسبياً لجيرانها، أما التنسيق لتشكيل توازن مضاد ضد قوة تحيط بها المياه واستطاعت بالفعل تحقيق مرتبة القطب الواحد فهو أمر أصعب بكثير[48]. وحتى إذا كانت هذه الدولة التي تحيط بها المياه متدهورة، فسيكون لديها فرص كبيرة بشكل غير عادي، لتمارس سياسة "فرق تسد". وأي دولة أخرى في العلاقة تسعى إلى تحقيق توازن مضاد عليها أن تدخل في نزاع مع القوى التي تسير في ركب الولايات المتحدة الأمريكية. وإذا سارت الأمور على غير ما يرام، فإن الدولة أو الدول الساعية لتحقيق توازن مضاد سيتحتم عليها أن تواجه، ليس فقط قدرات الدولة الأحادية القطب، وإنما أيضاً قدرات الحلفاء الآخرين من القوى الكبرى. وتواجه كل الأقطاب الصاعدة مشكلة لا تواجهها الولايات المتحدة الأمريكية، تتمثل في وجود جيران لها قد يصبحون حلفاء مهمين للغاية للولايات المتحدة الأمريكية في أي وقت تواجه فيه هذه الأخيرة تحدياً واضحاً. بالإضافة إلى ذلك توجد في كل منطقة "دول محورية" أصغر تشكل حلفاء طبيعيين للولايات المتحدة

الأمريكية وتحول دون صعود أي قوة إقليمية[49]. في الواقع يمكن أن يكون التحرك الأول الذي تقدم عليه الولايات المتحدة الأمريكية في أي لعبة توازن مضاد من هذا النوع، أن تحاول دعم الدول المحورية ورفعها إلى مرتبة القوى الكبرى، كما فعلت مع الصين ضد الاتحاد السوفيتي في الأيام الأخيرة من الحرب الباردة.

قطبيات أحادية إقليمية جديدة: "عملية غير مجدية"

لا يكفي للقوى الإقليمية أن تنسق سياساتها في تحالفات تقليدية حتى تضع نهاية للقطبية الأحادية، وإنما يتعين عليها أن تترجم إمكاناتها الاقتصادية المتجمعة إلى القدرات الملموسة التي يتحتم توافرها لتشكل قطباً، أي صناعة دفاع وقدرات توسع في القوة يكون لها دور مشابه للقدرات الأمريكية. وهكذا تتضمن كافة السيناريوهات الخاصة بالعودة السريعة إلى القطبية المتعددة توحداً إقليمياً أو ظهور قطبيات متعددة إقليمية قوية[50]. وحتى تكون الأقطاب الأوربية وأوراسيا الوسطى وشرقي آسيا مقاربة للولايات المتحدة الأمريكية في المستقبل القريب، ينبغي أن تكون موارد كل منطقة خاضعة للسيطرة الفعلية لدولة واحدة أو سلطة صنع قرار واحدة. وعلى المدى القصير يكون التوحد الحقيقي في أوربا وأوراسيا الوسطى (يصبح الاتحاد الأوربي دولة من الناحية الفعلية، أو تعيد روسيا بناء إمبراطورية لها) أو السيطرة الأحادية القطبية في كل منطقة من جانب ألمانيا أو روسيا أو الصين أو اليابان على التوالي شرطاً ضرورياً لتحقق القطبية الثنائية أو المتعددة.

مشكلة هذه السيناريوهات هي أن القوى المحركة للتوازن الإقليمي ستصطدم على الأرجح مع القوة الكبرى المحلية بشكل يمكن التعويل عليه أكثر من الطريقة التي يعمل بها التوازن المضاد العالمي ضد الولايات المتحدة الأمريكية. ونتيجة للظروف الجغرافية التي تحيط بالقطب الصيني أو الياباني أو الروسي أو الألماني، فإن هذه الأقطاب ستواجه توازناً مضاداً أكثر فاعلية من الولايات المتحدة الأمريكية نفسها.

ولو كان الاتحاد الأوربي دولة لأصبح العالم ثنائي القطبية، ولكي تخلق أوربا توازن قوى عالمياً، فسيلزمها أن تعلق ميزان القوى محلياً. أما مسألة أي الموازين أهم للأوربيين، فهذه مسألة لن تحل بسرعة. وأي عالم تكون فيه أوربا قطباً فسيكون عالماً

تقوم فيه كل من بريطانيا وفرنسا بإدماج قدراتهما التقليدية والنووية ولا تأبه لأن تكون كل هذه القدرات تحت سيطرة ألمانيا. وقد يتحرك الاتحاد الأوربي في هذا الاتجاه، ولكن في غياب صدمة كبيرة سيكون هذا التحرك بطيئاً للغاية وشديد الغموض. إن الزعامة العالمية تتطلب عملية صنع قرار سريعة ومترابطة تكون استجابة للأزمات. وحتى بخصوص المسائل المالية الدولية، ستظل أوربا مفتقرة إلى هذه القدرة لفترة من الزمن[51]. إن تهيئة الظروف السياسية والمؤسساتية لصياغة سياسة أمنية وخارجية وصناعة دفاعية أوربية موحدة أمر يدخل في صميم سيادة الدولة، وبالتالي ينطوي على المزيد من التحديات على المدى الأطول بكثير[52].

أما عودة ظهور قطب من أوراسيا الوسطى، فذلك أمر أبعد. فالمشكلة هناك لا تقتصر على أن القوى الإقليمية الرئيسية ليست في وضع موازنة روسيا الصاعدة، وإنما يزيد عليها أن روسيا تستمر في التدهور. فالدول لا تصعد بالسرعة نفسها التي سقطت بها روسيا؛ ولكي تستعيد روسيا قدرتها لتصل إلى مرتبة القطب تحتاج إلى جيل، وبشرط أن يسير كل شيء على ما يرام. وأما لكي يظهر قطب آسيوي بسرعة، فسيلزم أن تقوم اليابان والصين بإدماج قدراتهما، وكما هو الوضع بالنسبة إلى أوربا وأوراسيا الوسطى، لابد من أن يحدث أمر جلل في عالم السياسة قبل أن تكون طوكيو أو بكين على استعداد لتسليم إحداهما للأخرى بزعامة قطب واحد.

وهكذا نرى أن الطرق السريعة المؤدية إلى التعددية القطبية مغلقة، ولوكانت الدول تقيم أهمية لاستقلالها وأمنها، فسيفضل معظمها البنية الحالية على أي بنية متعددة الأقطاب ترتكز على قطبيات أحادية إقليمية. النتيجة النهائية هي أن بعض القوى الكبرى ستكون لها القدرة على مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية، إما بمفردها وإما ضمن تحالفات قوى كبرى تقليدية تستوجب ثمناً تدفعه من أمنها ومن حكمها الذاتي أقل من ذلك الذي تستوجبه القطبية الأحادية. وحتى بافتراض أن فرق زيادة القوة ليس في صالح الولايات المتحدة الأمريكية، فإن تكوين تحالفات لموازنة القوة الأمريكية ستظل لعقود طويلة على الأرجح أكثر كلفة على الدول من التكلفة التي يدفعها القطب الواحد للحفاظ على نظام تحالفات يعزز سيطرته.

توزع القوة

نجد في التحليل الأخير أن التحالفات لا تستطيع أن تغير بنية النظام، وإنما زيادة القوة عند طرف أكثر من الآخر تنهي عهد القطب الواحد (أو في حالة الاتحاد الأوربي، خلق دولة جديدة). وستستغرق أوربا عقوداً كثيرة حتى تصبح دولة فعلية، إذا حدث ذلك. وما لم - وحتى - يحدث ذلك، يعتمد مصير القطبية الأحادية على معدلات النمو النسبية ومدى ابتكار القوى الرئيسية.

لقد بينت أن الفجوة لصالح الولايات المتحدة الأمريكية غير مسبوقة، وأن المستوى الأدنى للقدرات الذي تحتاج إليه للحفاظ على القطبية الأحادية أقل من 50٪، التي يفترضها المحللون في أغلب الأحيان. يفتقر العلم الاجتماعي إلى نظرية تستطيع التنبؤ بمعدل ظهور القوى الكبرى وسقوطها، ومن الممكن أن تتدهور الولايات المتحدة الأمريكية فجأة وعلى نطاق كبير، بينما ترقى قوى كبرى أخرى. وإذا كانت معدلات النمو تميل إلى التقارب مع اقتراب الاقتصادات من المستويات الأمريكية الخاصة بإجمالي الناتج المحلي للفرد، فإن السرعة التي تستطيع بها الدول الغنية الأخرى تضييق الفجوة ستكون محدودة. وقد تكون ألمانيا خارج السباق تماماً[53]. وقد تستغرق اليابان عقداً حتى تستعيد الوضع النسبي الذي كانت تحتله عام 1990، وبعد ذلك، إذا سارت الأمور على ما يرام، فإن النمو الثابت لها قد يضعها في مرتبة القطب بعد عقد آخر أو اثنين[54]. وبذلك تكون الصين هي بؤرة التوقعات الحالية لانهيار القطبية الأحادية. ولأن المتنافسين الرئيسيين على مرتبة الأقطاب جاران آسيويان قريبان يواجهان قيوداً إقليمية، تزداد قوة القطبية الأحادية. إن المرحلة التي تمتلك عندها اليابان أو الصين القدرة على مواجهة كل منهما للآخر بالإضافة إلى مواجهته للولايات المتحدة الأمريكية هي مرحلة بعيدة جداً، وإلى أن تأتي فإن وضعهما الأفضل إنما يكون في بنية أحادية القطبية.

وباعتبار أن الصين دولة فقيرة، فإن الفرصة أمامها أكبر للحفاظ على معدلات نمو عالية ثابتة. وبسبب الكثافة السكانية في الصين، والتي تتجه نحو إنتاج اقتصادي إجمالي

ضخم، فإن التصورات المبنية على تقدير 8٪ من النمو السنوي في إجمالي الناتج المحلي، يجعل الصين تتجاوز الولايات المتحدة الأمريكية في السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين[55]. غير أن هذه الأرقام يجب أن تستعمل بحرص، فتعداد السكان الضخم في الصين على أي حال هو الذي أعطى الصين على الأغلب اقتصاداً أضخم من اقتصاد بريطانيا في القرن التاسع عشر[56]. وإن الاعتقاد السائد أن تحولاً في القوة سيحدث بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين يشبه الاعتقادات التي كانت سائدة قبل الحرب العالمية الأولى بخصوص صعود القوة الروسية؛ ويفترض هذا الاعتقاد أن عدد السكان والنمو السريع يعوضان التخلف التقني. إن الطريق أمام برنامج الصين الاقتصادي وبرنامج التحديث العسكري أطول مما يشير إليه إجمالي الإنتاج الاقتصادي[57]. وإن التعامل مع التحديات السياسية والاجتماعية التي يمثلها النمو السريع في بلد به اكتظاظ سكاني ويحكمه نظام سلطوي مهمة شاقة للغاية. وبأي مقياس، تعتبر التحديات السياسية التي تقف في طريق بكين نحو مرتبة القطب أكبر من تلك التي قد تعترض جهود واشنطن للحفاظ على وضعها. ولعل الرهان على ثلاثة عقود أفضل من الرهان على عقد واحد.

كان التحليل حتى الآن محصوراً في توزيع القدرات المادية، غير أن توسعنا في الرؤية قليلاً للوقوف على أهم التركات التي خلفتها الحرب الباردة يجعلنا نرى أسباباً أقوى للقطبية الأحادية. فقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة المتقدمة في الحرب الباردة، بحيث كان الوضع الراهن يعكس بالفعل خياراتها المفضلة. ولذلك لم تكن دوافعها للتوسع كبيرة، ويعد تفوقها في القوة التي تسيطر عليها دعماً للوضع الراهن وليس تناقضاً معه، وهو ما يقلل من دوافع الآخرين لموازنة الولايات المتحدة، ويعزز الاستقرار[58]. ومن التركات المهمة الأخرى للحرب الباردة أن أصبحت دولتان رئيسيتان ممن تتنافس على مرتبة الأقطاب وهما اليابان وألمانيا (أو أوربا) حليفين وثيقين للولايات المتحدة الأمريكية يعتمدان بشدة في أمنهما على واشنطن. وبسبب هذه التركة من التبعية تقل السرعة التي تستطيع بها هاتان الدولتان تعزيز المؤسسات والقدرات اللازمة لهما للوصول إلى مرتبة القوة العظمى. وفي الوقت ذاته، أورثت الحرب الباردة

الولايات المتحدة الأمريكية بنية عسكرية عالمية تخترق كثيراً من الدول الصديقة والحليفة في العمق، وتتشكل من كيان مادي كبير ومعقد في أرجاء العالم كافة. تشكل هذه المزايا المبدئية عراقيل تحول دون التنافس أعلى بكثير مما تشير إليه مقاييس البيانات غير المعالجة. وفي النهاية تبدو الحرب الباردة ونهايتها لكثير من المراقبين وكأنها دروس يفهم منها أنه لا يمكن تحقيق توازنات ناجحة من خلال التعبئة الداخلية المتزايدة للحرب؛ كما تبدو الآن احتمالات استخلاص قوة عسكرية لها نطاق القوة الأمريكية ذاته من اقتصاد صغير نسبياً أو متخلف، أقل معقولية مما كانت عليه منذ ثلاثة عقود مضت.

توازن القوى ليس هو ما تفهمه الدول

يرى بعض المحللين أن القطبية المتعددة تبدو قريبة جداً لأن المثقفين والساسة في بعض الدول الأخرى يريدونها كذلك. يقول صمويل هنتنجتون إن «الزعماء السياسيين وكبار المثقفين في معظم الدول يعارضون بشدة احتمال قيام عالم القطب الواحد ويفضلون ظهور قطبية متعددة حقيقية»[59]. ولا يكتمل أي مقال عن شؤون العالم ما لم يتضمن بالضرورة آراء منقولة عن الدبلوماسيين والباحثين المتذمرين من الغطرسة الأمريكية. المشكلة أن صناع السياسة (والباحثين) لا يستطيعون دائماً أن يكون لديهم توازن القوى الذي يريدونه؛ ولو استطاعوا لما حدثت القطبية الثنائية أو الأحادية أساساً. كانت واشنطن وموسكو ولندن وباريس تريد العودة بسرعة البرق إلى نظام القطبية المتعددة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية. وبدا أن صناع السياسة في العواصم الأربع يفضلون القطبية الثنائية على القطبية الأحادية في عامي 1990 و1991، ولكن قد تظل القطبية الأحادية قائمة لزمن، كعهد البنية التي سلفتها، على الرغم من أمنيات صناع السياسة.

ويعتقد باحثون آخرون أن القطبية الأحادية قصيرة العمر ويرون أن أسباب ذلك تكمن فيما تفضله الدول من خيارات أكثر مما تكمن في سلوكها. ويذهب كينيث والتز إلى أن القطبية المتعددة «لائحة بالفعل في الأفق أمام كل ذي عينين إلا قصار النظر، وستعمل بعض الدول الأضعف في النظام على استعادة نوع من التوازن، وبالتالي تعيد النظام إلى القطبية الثنائية أو المتعددة. ذلك ما تفعله الصين واليابان الآن»[60]. تكمن نقاط ضعف

هذا الرأي في الفكرة التي يصر عليها والتز نفسه وهي أن بنية أي نظام لا يمكن أن تتحدد بسلوك الوحدات فقط، ولا تستطيع النظرية بالطبع أن تتنبأ بما ستقدم عليه الدول من أفعال، وسواء حاولت بعض الدول أن تدعم قوتها أو تكون تحالفاً يشكل توازناً مضاداً، فذلك أمر يرجع إليها. غير أن المفترض في النظرية أن تساعد على التنبؤ بنتائج هذه الأفعال، وإذا كان النظام أحادي القطبية فإن تكوين توازنات مضادة سيؤول إلى الفشل. ومع التغير الذي يحدث في توزيع القوة المشكل لهذا التوازن، تزداد احتمالات أن تستنتج بعض الدول أن تشكيل توازنات مضادة إما داخلياً وإما خارجياً أمر ممكن. غير أنه لا توجد أي أدلة على حدوث ذلك في التسعينيات، بل على العكس، تشير الأدلة إلى أن الدول بدأت الآن فقط تتوافق والقطبية الأحادية.

إن أغلب المحاولات التي بذلت منذ عام 1991 لتكوين توازنات مضادة لم تكن إلا محاولات كلامية لا أكثر. والشيء الذي يغيب بوضوح هو استعداد ورغبة القوى الكبرى الأخرى لقبول أي تكاليف اقتصادية أو سياسية مهمة في مجابهة القوة الأمريكية. بل إن معظم قوى العالم مشغولة الآن بمحاولة الانضمام إلى الولايات المتحدة الأمريكية حتى وهي تقلص من إنفاقها العسكري؛ فالإنفاق العسكري لكل الدول الأخرى إما في تناقص وإما في ثبات في الحقيقة. وفي حين تتهيأ واشنطن لزيادة نفقاتها العسكرية، فإن التخطيط الحالي في كل من أوربا واليابان والصين لا يشير إلى حدوث زيادات حقيقية في المستقبل القريب، كما أن إنفاق روسيا سيزداد تقلصاً حتماً[61]. ويمكن فهم هذا الرد من جانب القوى الكبرى الأخرى، لأن توزع القوى بصورته الأولية لا يترك لها أملاً واقعياً في أن تشكل ثقلاً مضاداً للولايات المتحدة الأمريكية، ولاسيما أن الأنظمة الأمنية التي تديرها الولايات المتحدة في أوربا وآسيا تخفف من الطلب على المزيد من القدرات العسكرية.

على أن قدوم القطبية الأحادية لا يعني انتهاء كل السياسات بين القوى الكبرى. فلا النخب الحاكمة ستكف عن مقت القدرات الأمريكية المتسلطة، ولا القوى الكبرى ستتوقف فجأة عن الاهتمام بوضعها إزاء الدول الأخرى، وستسعى الدول الصاعدة

الموجودة حالياً خارج نادي القوى الكبرى إلى استيفاء شروط العضوية، وعلينا أن نتوقع أن نجد الدليل على أن الدول تبذل جهوداً لاستكشاف البنية الجديدة وتحديد مكانها فيها. كان كل العمل الذي تم منذ عام 1991 متعلقاً بالعضوية في الدول الأطراف في علاقة القوى الكبرى، فالبعض يسعى إلى الدخول الرسمي كطرف آخر في العلاقة مع القطب عن طريق التجارب النووية أو عن طريق الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن في الأمم المتحدة. وتخشى الدول الأعضاء القائمة من تدني أوضاعها، ولذلك فهي تقاوم صعود دول جديدة؛ كل ذلك يتطلب إدارة حريصة، ولكنه لا يؤثر في البنية ولا في هيكلية القوى العظمى الأساسية.

ولا تعني حقيقة أن بعض الدول المهمة أمامها الآن متسع أكبر للمناورة مما كان متاحاً لها في ظل القطبية الثنائية، أن القطبية الأحادية تفسح المجال بالفعل لشكل جديد من أشكال القطبية المتعددة[62]. لقد أدى انتهاء نظام القطبية الثنائية إلى التقليل من الترابط الأمني لأقاليم وإلى زيادة نطاق بعض القوى الإقليمية. إلا أن القطبية لا يقصد بها وجود القوى الإقليمية فقط؛ فعندما كان العالم ثنائي القطبية تعين على واشنطن وموسكو أن تفكرا بطريقة استراتيجية قبل القيام بأي عمل في أي منطقة داخل النظام. واليوم لا توجد أي قوى يؤثر رد فعلها بشكل كبير في الفعل الأمريكي في مناطق متعددة؛ على سبيل المثال قد يكون رد فعل الصين مهماً في شرق آسيا، ولكن ليس بالنسبة للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط أو أفريقيا أو أوربا. ومع ذلك، تتقاسم كل القوى الإقليمية عنصراً مشتركاً في برامجها السياسية، ذلك هو كيفية التعامل مع القوة الأمريكية. وإلى أن تصبح هذه الدول قادرة على إحداث ثقل مضاد للولايات المتحدة الأمريكية، فإن النظام يظل أحادي القطبية.

الفكرة الرئيسية هي أنه لا ينبغي الخلط بين التنافس الإقليمي والتنافس بين الدول المرتبطة بالقطب من ناحية، وبين إحداث توازن لإعادة هيكلة النظام ودفعه نحو القطبية المتعددة من ناحية أخرى. ولو كان التحليل حتى الآن صحيحاً، فإن أي دولة مرتبطة بالقطب تحاول إحداث مثل هذا التوازن عليها أن تتعلم بسرعة أخطاء طريقتها. وبالفعل

ذلك هو المصير الذي لقيته القوتان اللتان حاولتا (بتردد بالتأكيد) إحداث توازن مضاد، أي روسيا والصين؛ حيث خارت قوة "دبلوماسية القطبية المتعددة" الدائبة التي كان يحركها وزير الخارجية الروسي يفيجيني بريماكوف، قبل أن يحدث انهيار مالي لروسيا. كما أدى انهيار روسيا الذي هو كارثة إلى إفساد جهود الصين الرامية إلى إحداث نوع من التوازن المضاد للولايات المتحدة الأمريكية. وكما يقول أفيري جولدشتاين (Avery Goldstein)، فاقت تكاليف "دبلوماسية القطبية المتعددة" لبكين مكاسبها بكثير. كانت روسيا ضعيفة وتزداد ضعفاً في الوقت الذي أمسكت فيه الولايات المتحدة الأمريكية بأوراق الاقتصاد والأمن. حتى التحركات الصينية التي اتسمت بالحرص النسبي كانت مؤشرات على رد فعل محلي قوي لإحداث توازن مضاد قبل أن تظهر أي وعد باستقلالية إزاء واشنطن؛ نتيجة لذلك، أعاد الصينيون التفكير في أسلوبهم عام 1996 وبذلوا جهداً متناغماً ليكونوا "شريكاً مسؤولاً" للأمريكيين[63].

لم تكن الشراكة الاستراتيجية بين موسكو وبكين ولا التحالف الأوربي بين روسيا وألمانيا وفرنسا ينطوي على أي التزامات مكلفة أو مخاطر جدية للمواجهة مع واشنطن. وبالنسبة إلى دول كثيرة أضحت السياسة المثلى هي الغموض، حيث تعمل بشكل وثيق مع الولايات المتحدة الأمريكية حول القضايا التي تشكل أهمية كبرى لواشنطن، في الوقت الذي تتحدث فيه عن إحداث ثقل مضاد. وبسبب هذه السياسة يسيل حبر كثير في دراسات متعاقبة تتحدث عن السخط الكبير من نظام عالمي تسيطر عليه الولايات المتحدة الأمريكية، ويكون السلوك الفعلي الموروث هو أقرب شيء إلى ركوب الموجة الأمريكية. تسعى هذه الدول إلى تحقيق أفضل الصفقات لنفسها استناداً إلى توزع القوة. وتستلزم هذه العملية بالضرورة درجة من الدخول في أنشطة سياسية، قد تذكر الناس ولو من بعيد بسياسات القوة التي كانت سائدة في العهود الغابرة؛ ولكن إلى أن يتغير توزع القوة بشكل جوهري، فإن هذه المساومة سوف تشبه السياسة العملية البحتة في الشكل وليس في المضمون.

الخلاصة: التحديات أمام البحث والاستراتيجية

كان توزع القدرات المادية في نهاية القرن العشرين أمراً غير مسبوق، وأياً كانت رؤيتنا لهذا المتغير التفسيري القيّم، فإن التركيز الحالي للقوة في الولايات المتحدة الأمريكية أمر جديد على العالم، وحتى لو كانت السياسة العالمية تعمل بالقواعد القديمة، وحتى لو لم تكن هناك أهمية للديمقراطية أو لأشكال الاستقلال الجديدة أو للمؤسسات الدولية، فلا ينبغي أن نتوقع العودة إلى سياسات توازن القوى على طريقة الأقطاب المتعددة، لسبب بسيط هو أننا نعيش في أول نظام قطبية أحادية يشهده العالم الحديث. والقطبية الأحادية ليست "لحظة"، وإنما هي شرط مادي من شروط السياسة العالمية، شديد الرسوخ، وله مقومات الاستمرار لعقود كثيرة.

فإذا كانت القطبية الأحادية على هذا القدر من القوة، فلماذا يتعجل كثير من الكتاب بإعلان انهيارها؟ قد تكمن الإجابة في الميل الإنساني العام للخلط بين اتجاهات القوة بالعلاقات القائمة، ومن الأمثلة على ذلك الاندفاع لإعلان عودة القطبية المتعددة في الستينيات والسبعينيات، وإعلان تدهور الولايات المتحدة الأمريكية في الثمانينيات، وإعلان صعود اليابان أو الصين إلى مرتبة القوى العظمى في الثمانينيات والتسعينيات، وأخيراً وداع القطبية الأحادية بعد الحرب الباردة. وفي كل من هذه الحالات كان المحللون يغيرون نقاط المرجعية للتقليل من القوة الأمريكية. وفي الجدل حول القطبية الثنائية، أصبحت نقطة المرجعية هي التحالف الوثيق الذي كان قائماً في الخمسينيات، بحيث كان أي خلاف بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا يعتبر إرهاصاً لمقدم القطبية المتعددة. وفي الثمانينيات تم تعريف "الهيمنة" على أنها «الوضع الأمريكي قرابة عام 1946»، وهكذا بدا تعافي كل من أوربا واليابان تهديداً حاسماً للوضع الأمريكي. وأصبح الكثير من المعلقين يعرّفون القطبية الأحادية على أنها نظام إمبريالي مثل روما، يتمثل في قوة كبرى واحدة تكون بقية الدول تابعة لها أو مقاطعات لها؛ ونتيجة لذلك يصبح أي عمل يتحدى الخيار المفضل لواشنطن حول أي قضية عودة إلى عالم الأقطاب المتعددة.

أحد تفسيرات هذا الميل لتغيير نقاط المرجعية هو أنه في كل من هذه الحالات كانت القوة الأمريكية أمراً غير مريح في نقاط الجدل التي كانت تتناولها البحوث وقتها. فالدارسون الذين تربوا على سياسات توازن القوى التي كانت قائمة في القرن التاسع عشر كانوا من الناحية الفكرية مجهزين لعودة هذه السياسات في الستينيات. وفي الثمانينيات، كان التعاون المستمر بين الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها لغزاً أكثر صعوبة بافتراض أن عصر الهيمنة الأمريكية انتهى. أما في التسعينيات فإن القطبية الأحادية أصبحت أكثر إزعاجاً للمتخصصين في العلاقات الدولية بصورة مضاعفة، وبالنسبة إلى الواقعيين الجدد تتناقض القطبية الأحادية مع التوجه المحوري لنظريتهم، ويشهد على افتقار النظرية إلى التحديد طول عمر القطبية الأحادية، وبالنسبة إلى الليبراليين وأصحاب المنهج البنائي يعتبر غياب سياسات توازن القوى بين القوى الكبرى لغزاً أكثر إثارة وأسهل على الحل إذا كان العالم متعدد الأقطاب. وسيكون الجدل أسهل بكثير إذا تنبأت كل النظريات الواقعية بعدم الاستقرار والصراع وتنبأ منافسوهم بعكس ذلك.

ومع ذلك، فإن توزع القوة اليوم أمر غير مسبوق، وتتوقع النظريات التي تتمحور على القوة بطبيعة الحال أن تكون السياسات بين الدول مختلفة عن الأنظمة الماضية. وعلى عكس ما كان يحدث في الماضي، يؤدي توزع القدرات القائم إلى خلق دوافع للتعاون، كما أن غياب التنافس على فرض الهيمنة والتنافس الأمني وإحداث توازنات ليس بالضرورة نتيجة لتغير في الأيديولوجيات أو الأفكار. وليس ذلك لتأكيد أن الواقعية تقدم أفضل تفسير لغياب التنافس لتحقيق الأمن والمكانة، وإنما لاستنتاج أن الواقعية تقدم تفسيراً قد يتنافس أو يكون مكملاً للتفسيرات المتضمنة في نظريات أخرى قائمة. ونتيجة لذلك، فإن تقييم مزايا النظريات المتنافسة من أجل فهم سياسة القطبية الأحادية الدولية يفرض تحديات تتعلق بالأدلة التجريبية أكبر مما يقر به كثير من الباحثين.

ولأن التوقعات الأساسية لكل النظريات المتمحورة حول القوة جديدة، فإن دلالاتها بالنسبة إلى الاستراتيجية الشاملة جديدة هي الأخرى. كانت الرسالة الرئيسية التي دأب الباحثون على توجيهها إلى صناع السياسة هي الإعداد للقطبية المتعددة؛ والمؤكد أن علينا أن نفكر في كيفية إدارة هذا التحول إلى البنية الجديدة، إلا أن الوقت والطاقة لذلك

محدودان. على أن الإعداد المستمر لعودة القطبية المتعددة ليس معناه شحذ الهمم الفكرية والمادية لتحقيق القطبية المتعددة، ولكن، لأن المرجح أن القطبية المتعددة تحقق السلام وتدوم عقوداً أكثر على الأقل، فعلينا أن نركز عليها ونعمل على تحقيقها بالطريقة السليمة.

أول خطوة هي أن نكف عن تسمية العالم بـ "عالم ما بعد الحرب الباردة"، لأن القطبية الأحادية تقترب الآن من عامها العاشر، وتتفق خبرتنا بهذا النظام الدولي مع خبرات الساسة والباحثين في أعوام 1825 و1928 و1955. والعنصر الرئيسي في هذا النظام هو محورية الولايات المتحدة الأمريكية. لم يكن القرن التاسع عشر "سلاماً بريطانياً"، ففي الفترة 1815-1853، كان سلاماً بريطانياً وروسياً، ومن 1853 إلى 1871 لم يكن سلاماً من أي نوع، ومن 1871 إلى 1914 كان سلاماً بريطانياً وألمانياً، وبالمثل، لم تكن الحرب الباردة سلاماً أمريكياً، وإنما كانت سلاماً أمريكياً وسوفيتياً، والآن زال هذا الغموض، ولا توجد إلا قوة واحدة على القمة، ولعل تسمية الفترة الحالية بالسلام الأمريكي الحقيقي قد تسيء إلى البعض، ولكنها تعكس الحقيقة وتركز الاهتمام على المخاطر المتضمنة في الاستراتيجية الأمريكية الشاملة.

ثانياً، إن المغالاة في الإقلال من الأفعال أخطر من المغالاة في الإكثار منها. ورغم أن النقاد يقولون إن تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في شؤون الآخرين يفوق بكثير تدخل أي دولة تزعمت النظام في الماضي، فإن الدوافع الأمريكية للتدخل مفهومة في ظل توزع القوة، وكثيراً ما كان التدخل الأمريكي مدفوعاً بطلب، وهو الأمر المتوقع من أي نظام تنفرد بزعامته دولة واحدة بطريقة لا لبس فيها. وإذا طرحت الخطاب البلاغي جانباً، فستجد أن التدخل الأمريكي في أعين معظم النخب الحاكمة الأخرى أمر ضروري لعمل النظام بشكل سليم، ويبدو في كل منطقة أن الترتيبات الأمنية المشتركة التي تتطلب دوراً أمريكياً مفضلة على البدائل المتاحة الأخرى. وكلما زادت كفاءة الولايات المتحدة الأمريكية في أدائها لدورها دام النظام فترة أطول. أما إذا فشلت الولايات المتحدة الأمريكية في ترجمة إمكاناتها إلى قدرات ضرورية للحفاظ على النظام، فإن الصراعات بين القوى الكبرى لفرض النفوذ والأمن ستظهر مرة أخرى بشكل أقرب، وستتوافر للقوى المحلية دوافع لتوفير الأمن وإحداث توازنات محلية وتنافس

أمني. ومع ازدياد مصادر تهديد الأمن في العالم، سيلجأ المزيد من الأطراف المرتبطة بالقطب إلى زيادة قدراتها العسكرية. وعندئذ قد تكون النتيجة حدوث تحول مبكر من بنية القطب الواحد إلى القطبية الثنائية أو المتعددة وعودة ظهور الصراع بشكل أسرع حول زعامة النظام الدولي.

ثالثاً، يجب ألا نبالغ في التكاليف. وكلما كان توزع القوى الذي يشكل أساس البنية أوضح قلت احتمالات حاجة الدول إلى اختباره في سباقات التسلح أو الأزمات. ولأن تركز القوة الحالي في الولايات المتحدة الأمريكية واضح وشامل على نحو غير مسبوق، فالمرجح أن تتوقع الدول أن تكون عملية إحداث توازنات مضادة مخاطرة عالية التكلفة آيلة إلى الفشل على الأغلب. ونتيجة لذلك، تتوافر لها دوافع للسيطرة على ميزانياتها العسكرية إلى أن تلاحظ وجود تغيرات جوهرية في قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على القيام بدورها. وبهذا الشكل تمكن إدارة النظام كله بتكلفة زهيدة نسبياً على كل من القطب الأوحد والقوى الكبرى الأخرى. إلا أن القطبية الأحادية يمكن أن تبدو مكلفة وخطيرة إذا اعتبرناها مرادفة للإمبراطورية العالمية التي تتطلب من الولايات المتحدة الأمريكية أن تتدخل في كل صغيرة وكبيرة في كل مكان. بل إن القطبية الأحادية في حقيقة الأمر تعني توزيعاً للقدرات بين قوى العالم الكبرى، وهي وإن كانت لا تحل كل مشكلات العالم، فإنها تقلل من مشكلتين رئيسيتين واجهتا القوى الكبرى في الماضي، هما الأمن والتنافس لتحقيق المهابة. إن الحفاظ على القطبية الأحادية لا يتطلب التزامات غير محدودة، وإنما يتضمن إدارة أنظمة الأمن المركزية في أوربا وآسيا والحفاظ على توقعات الدول الأخرى من أن أي تحديات جيو-سياسية للولايات المتحدة الأمريكية مآلها الفشل. ولأن ذلك هو التوقع، فإن الدول ستحجم على أرجح الأحوال عن المحاولة، ويمكن الحفاظ على النظام بتكلفة زائدة قليلاً.

إن الانتقاد الرئيسي للسلام الأمريكي لا يتمثل في إفراط واشنطن بالتدخل في شؤون الآخرين، إذ لا يمكن إلقاء اللوم على دولة لاستجابتها للدوافع التي يمليها النظام، وإنما تكمن المشكلة في تقاعس الولايات المتحدة الأمريكية عن دفع كل المطلوب منها. فالقيود التي يفرضها عليها دورها لتقديم الرعاية الاجتماعية لمواطنيها ووجود

ثقافة استهلاكية لم يواجهها قط المهيمن البريطاني الأضعف، تجعل واشنطن تميل إلى التراجع عن قبول الأعباء المالية والعسكرية، وبخاصة الأعباء السياسية المحلية التي تمليها مرتبة القطب الأوحد. وفي الوقت ذاته لا تستطيع أن تتهرب من طلب التدخل، والنتيجة هي الهيمنة بصواريخ كروز، والسعي لتحقيق مرتبة القطب بالوسائل غير المكلفة، والعمل كوسيط عالمي كبير للصفقات التي يدفع تكلفتها الآخرون. لقد استجابت الولايات المتحدة الأمريكية للدوافع البنيوية بالقيام بدور مدير الأمن العالمي و "الدولة التي لا غنى عنها" في كل الأمور المهمة. ولكن، كثيراً جداً ما تكون الحلول التي تدبرها واشنطن ضعيفة بسبب التردد الأمريكي في الإقدام على أي مخاطر سياسية محلية.

المشكلة أن الضغوط البنيوية على الولايات المتحدة الأمريكية ضعيفة، وقد لا تستجيب الدول القوية للمناخ الدولي لأن نفوذها يجعلها في مأمن من تهديداته، وكلما قل عدد اللاعبين زاد الأثر المحتمل للعمليات المحلية على السياسة الدولية. فالقطب الأوحد قوي وآمن بقدر يكفي لتحمل التكاليف المباشرة للحفاظ على النظام على الرغم من أن هذه الحقيقة قد يصعب هضمها بالنسبة إلى شعب ينزع نحو الاقتصاد. وهنا يقول كينيث والتز «بوسع الدول القوية ألا تتعلم»[64]. ولو كان ذلك يصدق على القوى الكبرى في أنظمة القطبية الثنائية أو المتعددة، فهو يصدق بدرجة أكبر على القوة الأحادية القطب اليوم. معنى ذلك أنه بدلاً من أن يخوض الدارسون وصناع السياسة في أخطار التدخل الزائد والحاجة إلى إعداد العدة للقطبية المتعددة الوشيكة؛ عليهم أن يبذلوا المزيد من الجهد لإعلان محاسن القطبية الأحادية.

وعلى الرغم من توقعات الباحثين، لم يكن صعود أوربا واليابان والصين هو الذي أنهى حالة القطبية الثنائية، بل كانت التهديدات الرئيسية لاستقرار القطبية الثنائية تعزى - كما تبين - إلى طبيعة قوة الاتحاد السوفيتي ببعدها الواحد وضعف مؤسساتها المحلية. وبالمثل قد لا تكون أوربا المتحدة، أو اليابان أو الصين الصاعدتان، هي المحركات الرئيسية للتغير البنيوي في أوائل القرن الحادي والعشرين. ولو كان التحليل هنا سليماً، فإن طبيعة المؤسسات المحلية الأمريكية التي تعمل بنظام "عش يومك" قد تصبح هي

التهديد الرئيسي للقطبية الأحادية. يمكن القول إجمالاً إن الذي يميز النظام العالمي الحالي ليس التهديد الأمريكي اللائح الذي يدفع القوى الأخرى في اتجاه إحداث توازن مضاد متعدد القطبية، وإنما تميزه ببنية مادية تفترض بصورة مسبقة وتتطلب وجود تفوق أمريكي متزامن مع سياسات وخطاب بلاغي، ينكر وجودها أو يرفض مواجهة تكاليفها الزهيدة.

الهوامش

1. انظر:

Charles Krauthammer, "The Unipolar Moment," *Foreign Affairs*, Vol. 70, No. 1 (Winter 1990/1991), pp. 23-33.

2. انظر:

Patrick Tyler, "The Lone Superpower Plan: Ammunition for Critics," *New York Times*, March 10, 1992, p. A12.

3. للاطلاع على أشمل نقد نظري لهذه الاستراتيجية انظر:

Christopher Layne, "The Unipolar Illusion: Why New Great Powers Will Arise," *International Security*, Vol. 17, No. 4 (Spring 1993), pp. 5-51; and Layne, "From Preponderance to Offshore Balancing: America's Future Grand Strategy," *International Security*, Vol. 22, No. 1 (Summer 1997), pp. 86-124.

4. كانت هذه العبارة التي تنسب عموماً إلى وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة مادلين أولبرايت من العبارات المفضلة لدى الرئيس السابق بيل كلنتون. انظر على سبيل المثال وصفاً لكلمته التي أعلن فيها توسع حلف شمال الأطلسي في:

Alison Mitchell, "Clinton Urges NATO Expansion in 1999," *New York Times*, October 23, 1996, p. A20.

5. انظر:

Kenneth N. Waltz, "Evaluating Theories," *American Political Science Review*, Vol. 91, No. 4 (December 1997), pp. 915-916; Layne, "Unipolar Illusion", and Michael Mastanduno, "Preserving the Unipolar Moment: Realist Theories and US Grand Strategy after the Cold War," *International Security*, Vol. 21, No.4 (Spring 1997), pp. 44-98.

رغم أنني أختلف مع والتز حول استقرار القطبية الأحادية، فإن عنوان هذه الدراسة وكثيراً من محتوياتها يعكسان كوني مديناً فكرياً لدراساته حول بنية النظام والاستقرار. انظر:

Waltz, "The Stability of a Bipolar World," *Daedalus*, Vol. 93, No. 3 (Summer 1964), pp. 881-901.

6. انظر:

Charles A. Kupchan, "After Pax Americana: Benign Power, Regional Integration, and the Sources of Stable Multipolarity," *International Security*, Vol. 23, No. 3 (Fall 1998), pp. 40-79.

يتمسك صمويل هنتنجتون بهذا الموقف في:

Huntington, "Why International Primacy Matters," *International Security*, Vol. 17, No. 4 (Spring 1993), pp. 63-83.

غير أنه تخلى عن هذا الموقف بعد ذلك. وهناك تقييم أكثر جرأة، وإن كان أكثر تشاؤماً من هذا التحليل، انظر:

Douglas Lemke, "Continuity of History: Power Transition Theory and the End of the Cold War," *Journal of Peace Research*, Vol. 34, No. 1 (February 1996), pp. 203-236.

7. يقول جلن سنايدر (Glenn Snyder) إن النظام الدولي «يبدو أحادي القطبية، وإن كان في بدايته متعدد الأقطاب».

Snyder, *Alliance Politics* (Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1997), p. 18.

تظهر العبارات المقتبسة في هذه الجمل في:

Charles A. Kupchan, "Rethinking Europe," *National Interest*, No. 56 (Summer 1999); Kupchan, "After Pax Americana," p. 41; Layne, "Unipolar Illusion"; Mastanduno, "Preserving the Unipolar Moment"; and Waltz, "Evaluating Theories," p. 914.

رغم أن تشارلز كروثامر (Charles Kruthammer) ابتكر مصطلح "لحظة القطبية الأحادية" (unipolar moment) في مقاله تحت هذا العنوان، فقد ذهب إلى أن القطبية الأحادية تتوافر لها عناصر المكوث لفترة جيل.

8. انظر:

Samuel P. Huntington, "The Lonely Superpower," *Foreign Affairs*, Vol. 78, No. 2 (March/ April 1999), p. 36.

وللاطلاع على آراء مشابهة عن بنية ما بعد الحرب الباردة، انظر:

Aaron L. Friedberg, "Ripe for Rivalry: Prospects for Peace in a Multipolar Asia," *International Security*, Vol. 18, No. 3 (Winter 1993/94), pp. 5-33; and Josef Joffe, "'Bismarck' or 'Britain'? Toward an American Grand Strategy after Bipolarity," *International Security*, Vol. 19, No. 4 (Spring 1995), pp. 94-117.

9. يسود افتراض أن الواقعية تتنبأ بحالة عدم الاستقرار بعد الحرب الباردة في الجدل بين الباحثين. انظر على سبيل المثال:

Sean M. Lynn-Jones and Steven E. Miller, eds., *The Cold War and After: Prospects for Peace - An International Security Reader* (Cambridge, Mass.: MIT Press, 1993);

and David A. Baldwin, ed., Neorealism and Neoliberalism: The Contemporary Debate (New York: Columbia University Press, 1993).

وللوقوف على وجهات نظر أكثر تنوعاً عن الواقعية والقطبية الأحادية انظر:

Ethan B. Kapstein and Michael Mastanduno, eds. *Unipolar Politics: Realism and State Strategies after the Cold War* (New York: Columbia University Press, 1999).

تنقسم تفسيرات الاستقرار الذي يحدث رغم وجود توازن القوى إلى ثلاث فئات عموماً هي:

(1) آراء ليبرالية، تتضمن التحول إلى الديمقراطية والترابط الاقتصادي والمؤسسات الدولية. ولمعرفة الأمثلة، انظر:

Bruce M. Russett, *Grasping the Democratic Peace* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1993); John R. Oneal and Bruce M. Russett, "The Classical Liberals Were Right: Democracy, Interdependence and Conflict, 1950-1985," *International Studies Quarterly*, Vol. 41, No. 2 (June 1997), pp. 267-294; G. John Ikenberry, "Institutions, Strategic Restraint, and the Persistence of the American Postwar Order," *International Security*, Vol. 23, No. 3 (Winter 1998/99), pp. 43-78.

(2) آراء ثقافية وفكرية تسلط الضوء على الثقافة الاجتماعية. انظر:

John Mueller, *Retreat from Doomsday: The Obsolescence of Major War* (Rochester, N. Y.: University of Rochester Press, 1989); and Alexander Wendt, *Social Theory of International Politics* (Cambridge: Cambridge University Press, 1999), chap. 6.

(3) آراء تؤكد العوامل المادية والعوامل المرتبطة بنوعية النظام بخلاف توازن القوى، مثل العولمة والتوازن الهجومي - الدفاعي أو الأسلحة النووية. انظر:

Stephen G. Brooks, "The Globalization of Production and the Changing Benefits of Conquest," *Journal of Conflict Resolution*, Vol. 43, No. 5 (October 1999); and Stephen Van Evera, "Primed for Peace: Europe after the Cold War," in Jones and Miller, *Cold War and After*.

10. أركز هنا على عناصر القوة المادية أساساً لأن الجدل بين الباحثين يعطي أولوية للتمييز الواضح بين الأفكار وبين القوى المادية. انظر:

Wendt, *Social Theory of International Politics*; and Jeffrey Legro and Andrew Moravscik, "Is Anybody Still a Realist?" *International Security*, Vol. 24, No. 2 (Fall 1999).

كثير من عناصر القوة غير المادية ترجح كفة الولايات المتحدة الأمريكية وتؤيد الرأي القائل باستقرار بنية القطب الواحد. حول "القوة غير المادية" انظر:

Joseph S. Nye, Jr., *Bound to Lead: The Changing Nature of American Power* (New York: Basic Books, 1990).

11 . أعرِّف " الاستقرار " بأنه السلمية والديمومة . قام كينيث والتز بإدماج هذين المعنيين للاستقرار في " استقرار عالم القطبية الثنائية " "The Stability of a Bipolar World" . ثم أزال هذا الغموض فيما بعد بتعريفه للاستقرار تعريفاً مانعاً مرادفاً للديمومة ، انظر :

Theory of International Politics (Reading, Mass.: Addison-Wesley, 1979).

تجنباً للغموض ، أتعامل مع السلمية والديمومة باعتبارهما شيئين منفصلين ، حيث تفترض الديمومة فهماً عاماً للاستقرار باعتباره توازناً عزز نفسه تلقائياً . وتعني مقولة إن النظام الدولي يتسم بالديمومة أنه قادر على استيعاب تحولات مهمة في علاقات القوى دون أن يحدث له تغير جذري . انظر :

Robert Jervis, *Systems Effects: Complexity in Political and Social Life* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1997), chap. 3.

12 . لأن التفوق الشامل يرجح كفة السلام والديمومة ، فإن الاستقرار يتأثر بكيفية تعريف الولايات المتحدة الأمريكية لمصالحها بدرجة أقل مما يفترض معظم الباحثين . وعلى النقيض يرى كثير من الواقعيين أن الاستقرار يعتمد بصورة صارمة على ألا يكون وضع واشنطن مهدداً لغيرها ، أو على الوضع الراهن في الشؤون العالمية . انظر :

Mastanduno, "Preserving the Unipolar Moment."

بالمثل يدفع تشارلز كوبتشان في دراسته : Kupchan, "After Pax Americana" بأن الطابع " الحميد " للولايات المتحدة الأمريكية يفسر الاستقرار .

13 . كان ذلك هو التحليل الأصلي لتشارلز كروثامر في دراسته : "Krauthammer, 'The Unipolar Moment" ، وللاطلاع على استعراض شامل للجدل الذي يعكس الشك المعياري عند الباحثين في استقرار القطب الواحد ، انظر :

Barry R. Posen and Andrew L. Ross, "Competing Visions for US Grand Strategy," *International Security* , Vol. 21, No. 2 (Winter 1996/97), pp. 5-54.

14 . يأتي هذا التعريف من منطق نظرية توازن القوى الواقعية ، ولكنه متسق مع فكر توازن القوى الكلاسيكي . انظر :

Layne, "Unipolar Illusion," p. 130 n. 2; Snyder, *Alliance Politics*, chap. 1; Morton Kaplan, *System and Process in International Politics* (New York: Wiley, 1957), pp. 22-36; Harrison Wagner, "What Was Bipolarity?" *International Organization*, Vol.

47, No. 1 (Winter 1993), pp. 77-106; and Emerson M. S. Niou, Peter C. Ordeshook, and Gregory F. Rose, *The Balance of Power: Stability in International Systems* (New York: Cambridge University Press, 1989), p. 76.

15. كانت ألمانيا بوضوح أقوى دولة في أوربا عام 1910، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية حسب الاعتقاد العام أقوى دولة في العالم عام 1960، لكن لم يكن أي من النظامين أحادي القطبية. أحد الآراء الثاقبة الأكثر قبولاً لوالتز هو أن العالم كان ثنائي القطبية أثناء الحرب الباردة، رغم أن القطبين كانا يتقاسمان القوة مع قوى رئيسية أخرى مثل فرنسا وبريطانيا وألمانيا الغربية واليابان والصين. وبالمنطق نفسه، يمكن أن يكون النظام أحادي القطبية، حيث تتوافر فيه خصائص فريدة نتيجة تركز القدرات بشكل طاغ في دولة واحدة، ولكنه يحتوي مع ذلك أيضاً قوى جوهرية أخرى. انظر: "Huntington, "Lonely Superpower؛ الذي يعرف القطبية الأحادية على أنها نظام تتزعمه قوة كبرى واحدة. في هذا المقال ألتصق بقدر المستطاع بتعريفات الاصطلاحات المحورية كما وردت في: Waltz, *Theory of International Politics*، حيث تعد هي الأكثر شيوعاً. ورغم أن التمييز بين القطبية الثنائية والقطبية المتعددة من أهم الأمور في العلاقات الدولية، فإن الباحثين يتجادلون في ما إذا كانت البنى ثنائية القطبية أكثر دواماً وسلاماً من البنى المتعددة القطبية. وللاطلاع على مناقشة محكمة عن هذا الموضوع انظر:

Jack S. Levy, "The Causes of War and the Conditions of Peace," *Annual Review of Political Science,* Vol. 1 (1998), pp. 139-165.

ثمة أسباب وجيهة لتحليل القطبية الثلاثية باعتبارها بنية متمايزة. انظر:

Randall L. Schweller, *Deadly Imbalances: Tripolarity and Hitler's Strategy of World Conquest* (New York: Columbia University Press, 1998).

16. يذكر كريستوفر لين مقارنة مفيدة أخرى تتعلق بسيطرة الهابسبورج في القرنين السادس عشر والسابع عشر في أوربا. وقد حذفتها من هنا لاعتبارات المساحة (فالمقارنة بالسياسة الدولية التي كانت سائدة قبل ويستفاليا تتطلب جهداً كبيراً) ولقلة البيانات. انظر:

Layne, "Unipolar Illusion".

17. Waltz, *Theory of International Poitics*, p. 131.

18. كتب والتز عن الولايات المتحدة الأمريكية في الستينيات ما يلي: «لم يحدث في التاريخ الحديث قط أن تمتعت قوة كبرى بهذا التفوق الكبير في الاقتصاد والتقنية على القوة الكبرى الأخرى الوحيدة في السباق»، المصدر السابق، ص 201. ويهتم والتز في دراسته بشكل أكبر بفائض القوة الأمريكية وما يصاحب ذلك من إغراءات أكثر من اهتمامه بالقوة الصاعدة لأي دولة أخرى.

19. انظر:

Bruce M. Russett, "The Mysterious Case of Vanishing Hegemony, Or, Is Mark Twain Really Dead?" *International Organization*, Vol. 39, No. 2 (Spring 1985), p. 211.

انظر أيضاً:

Samuel P. Huntington, "The US: Decline or Renewal?" *Foreign Affairs*, Vol. 67, No. 2 (Winter 1988/1989), pp. 76-96; and Susan Strange, "The Persistent Myth of Lost Hegemony." *International Organization*, Vol. 41, No. 4 (Autumn 1987), pp. 551-574.

20. انظر:

Nye, *Bound to Lead*; and Henry R. Nau, *The Myth of America's Decline: Leading the World Economy into the 1990s* (New York: Oxford University Press, 1990).

21. بحلول الثمانينيات، كان النمو في الإنتاجية الأمريكية قد هبط إلى 1٪ سنوياً. ومنذ 1992 ارتفع معدل الزيادة إلى 3٪ في العام. انظر:

Nicholas Valéry, "Innovation in Industry," *Economist*, February 20, 1999, p. 27.

وللوقوف على مقارنات تظهر الفجوة في زيادة الإنتاجية لصالح الولايات المتحدة الأمريكية بين دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، انظر:

European Bank for Reconstruction and Development, *Transition Report* 1997 (London: EBRD, 1997).

22. يجمع مؤشر متلازمات الحرب المؤشرات التالية بإعطائها أثقالاً متساوية: مجموع السكان وسكان المدن واستهلاك الطاقة وإنتاج الحديد والصلب والنفقات العسكرية والأفراد العسكريين. وكما هو واضح في الجدول (1) تم تصنيف بيانات عام 1996 من جانب المؤلف استناداً إلى مصادر مختلفة؛ قد تؤدي منهجية متلازمات الحرب إلى نتائج مختلفة، وأنا هنا أدرج مقياس متلازمات الحرب ليس لأنني أعتقد أنه مقياس جيد، ولكن لأن له تاريخاً طويلاً في هذا المجال. وقد أصبحت مثل هذه المؤشرات المركبة مثاراً للانتقادات المتزايدة من جانب الباحثين المعنيين بالدراسات الكمية. وفي المقابل أصبح مؤشر إجمالي الناتج المحلي هو المؤشر المفضل، وقد بدأ هذا الاتجاه مع أورجانسكي، انظر:

A. F. K. Organski, *World Politics*, second ed. (New York: Knopf, 1965): pp. 199-200, 211-215.

وتعزز مع أورجانسكي وكوجلر؛ انظر:

Organsli and Jacek Kugler, *The War Ledger* (Chicago: University of Chicago Press, 1980).

ونتيجة للثقل الذي يوليه مؤشر متلازمات الحرب لكل من استهلاك الطاقة وإنتاج الصلب والأفراد العسكريين مثلاً، أظهر المؤشر أن الاتحاد السوفيتي يتجاوز القوة الأمريكية عام 1971. في الواقع رغم أن الاتحاد السوفيتي حقق على أحسن تقدير ثلث إجمالي الناتج المحلي الأمريكي في الثمانينيات، فقد تجاوز بصورة حاسمة الولايات المتحدة الأمريكية في كل مؤشر قوة مركب. انظر:

John R. Oneal, "Measuring the Material Base of the Contemporary East-West Balance of Power," *International Interactions*, Vol. 15, No. 2 (Summer 1989), pp. 177-196.

23. المؤشر الرئيسي الوحيد من مؤشرات الهيمنة الذي واصلت فيه الولايات المتحدة الأمريكية تدهورها فيه هو صافي المديونية الخارجية، والتي تجاوزت تريليون دولار أمريكي عام 1996، وللاطلاع على تحليل قوي بشأن أهمية هذا المؤشر في حكم الاقتصاد السياسي الدولي، انظر:

Robert Gilpin, *The Political Economy of International Relations* (Princeton, N. J.: Princeton University Press, 1987).

وهناك مؤشرات قوى أخرى أكثرها مرتبط بنظريات شديدة التحديد تظهر التدهور المستمر للولايات المتحدة الأمريكية. انظر:

George Modelski and William R. Thompson, *Leading Sectors and World Powers: The Coevolution of Global Economics and Politics* (Columbia: University of South Carolina Press, 1996); and Karen A. Rasler and William R. Thompson, *Great Powers and Global Struggle, 1490-1990* (Lexington: University Press of Kentucky, 1994).

غير أن وضع الولايات المتحدة الأمريكية بأغلب مقاييس القوة البحرية أو القدرة على التنافس الصناعي تحسن في التسعينيات.

24. حسب مؤشر متلازمات الحرب، وصلت قوة بريطانيا النسبية إلى أوجها عام 1860، بنصيب قدره 36٪، وفي ذلك العام استهلكت بريطانيا قدراً من الطاقة يزيد بنسبة 50٪ وأنتجت كمية من الحديد تزيد بنسبة 35٪ على كل القوى الكبرى الأخرى. وبلغ مجموع سكان المدن لديها ضعف مجموع السكان لدى ثانية أكبر قوة من حيث انتشار المدن، وهي فرنسا. وهذا هو المؤشر الذي يستعمله كريستوفر لين في: "Layne, "Unipolar Illusion لإثبات نقطته بخصوص وضع بريطانيا كقوة أحادية القطبية. ولمعرفة المزيد عن قياس القوة النسبية والقطبية وتركز القوة على مدار الزمن انظر:

J. David Singer and Paul F. Diehl, eds., *Measuring the Correlates of War* (Ann Arbor: University of Michigan Press, 1990).

25. يستبدل الجدول (2) إجمالي الناتج المحلي للفرد بمجموع السكان في المدن (والمفترض أن يثبت عنصر التحديث) ويستبدل أيضاً إنتاج السلع المصنعة بإنتاج الصلب (والمفترض أن يكشف عن القوة الصناعية).

26. انظر:

OECD, *Science, Technology and Industry: Scoreboard of Indicators 1997* (Paris: OECD, 1997).

حسب أحد التقديرات، بلغ إجمالي الإنفاق الأمريكي على التقنية 35.8٪ من مجموع إنفاق العالم عليها عام 1997، بينما كان نصيب اليابان 17.6٪ ونصيب ألمانيا 6.6٪، وبريطانيا 5.7٪ وفرنسا 5.1٪ والصين 1.6٪، انظر:

Mark Landler, "When the Dragon Awakes ... and Finds That It's Not 1999 Anymore," *New York Times*, May 11, 1999, p. C1.

27. تتنبأ هذه الدراسات بتحديات المستقبل، كما هو شأنها منذ السبعينيات. وتتمثل الدوافع أمام كل الهيئات التي تقوم بجمع البيانات تقريباً في تأكيد خطورة موقف الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن باعتبار مؤلفي هذه الدراسات علماء اجتماع أكفاء، فإنهم يقرون بالمزايا الحاسمة التي تمتلكها الولايات المتحدة الأمريكية حالياً. انظر على سبيل المثال:

US Department of Commerce, Office of Technology Policy, *The New Innovators: Global Patenting Trends in Five Sectors* (Washington, D.C.: OTP, 1998).

بالمثل، ووفقاً لنيكولاس فاليري في: Valéry "Innovation in Industry," p. 27 فإنه «بحلول عام 1998، توصل مجلس شؤون القدرات التنافسية، وهو مركز بحوث صناعية في واشنطن أنشئ لتقصي أسباب تدهور البلاد، إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تستعد فقط قوتها السابقة في عدة مجالات، بل تسبق غيرها بكثير في النواحي التقنية في القطاعات الاقتصادية الخمسة الحساسة».

28. تستند هذه الفكرة إلى التحليل الواقعي الكلاسيكي الجديد والذي يذهب إلى أن القوة أمر مهم لصناع القرار ولكنها صعبة القياس. للاطلاع على مناقشة عامة لهذا الموضوع انظر:

Gideon Rose, "Neoclassical Realism and Theories of Foreign Policy," *World Politics*, Vol. 51, No. 1 (October 1998), pp. 144-172.

29. العلاقة بين هياكل القوة التي تكشف عنها الحروب بين الأنظمة واستقرار الأنظمة الدولية، تعرض لها روبرت جيلبين في:

Robert Gilpin, *War and Change in World Politics* (Cambridge: Cambridge University Press, 1981).

وللاطلاع على الحروب باعتبارها أدوات اختبار للقوة انظر:

Geoffrey Blainey, *The Causes of War* (New York: Free Press, 1973).

30 . من نافلة القول إن النظام الدولي الذي كان سائداً في القرن التاسع عشر كان متعدد الأقطاب وفقاً للاعتقاد السائد، وإن كانت النظرة إلى روسيا وبريطانيا أنهما كانتا تشكلان طبقة خاصة بهما. انظر:

R. W. Seton-Watson, *Britain in Europe, 1789-1914: A Survey of Foreign Policy* (Cambridge: Cambridge University Press, 1937).

ولفهم أبعاد القوة الروسية في ذلك الوقت، يكفي أن نسترجع أن القيصر نيقولا أرسل 400 ألف جندي لسحق تمرد عام 1848 في المجر، وعرض في الوقت نفسه أن يرسل قوة طوارئ أخرى إلى أوربا لحفظ النظام في باريس إذا لزم الأمر. ولمعرفة المزيد عن وضع روسيا باعتبارها المهيمن على أوربا انظر:

M. S. Anderson, *The Rise of Modern Diplomacy, 1450-1919* (London: Longman, 1993); Adam Watson, "Russia in the European States System," in Watson and Hedley Bull, eds., *The Expansion of International Society* (Oxford: Clarendon, 1984).

وحول موضوع الهيمنة المشتركة بين روسيا وبريطانيا (المتنافستين) انظر:

Paul W. Schroeder, *The Transformation of European Politics* (London: Oxford University Press, 1993); and Gordon A. Craig, "The System of Alliances and the Balance of Power," in J.P.T. Bury, ed., *New Cambridge Modern History*, Volume 10: *The Zenith of European Power, 1830-70* (Cambridge: Cambridge University Press, 1960).

وأفضل تحليل محكم لطبيعة القوة البريطانية في تلك الفترة والقيود التي كانت عليها متضمن في:

Paul Kennedy, *The Rise and Fall of British Naval Mastery* (London: Macmillan, 1983), chap. 6.

31 . للوقوف على تحليل ممتاز للجدل البريطاني حول الدروس المستفادة من حرب القرم، انظر:

Olive Anderson, *A Liberal State at War: English Politics and Economics during the Crimean War* (New York: St. Martin's, 1967).

32 . هكذا يعيب مقياس متلازمات الحرب أن به انحيازاً نحو ما هو معروف بالفعل من نتائج الأحداث يجعله يولي أهمية للقدرات الصناعية قبل فهم أبعاد دلالتها العسكرية، انظر:

William B. Moul, "Measuring 'the Balance of Power': A Look at Some Numbers," *Review of International Studies*, Vol. 15, No. 2 (April 1989), pp. 101-121.

وحول الطابع المحافظ للتقديرات العسكرية للقرن التاسع عشر انظر:

B.H. Liddell-Hart, "Armed Forces and the Art of War: Armies," in Bury, *New Cambridge Modern History*.

وحول التصورات المتنامية ببطء الخاصة بالتصنيع ودلالاته بالنسبة إلى الحرب انظر:

William H. McNeil, *The Pursuit of Power: Technology, Armed Force, and Society since A.D. 1000* (Chicago: University of Chicago Press, 1982); Dennis Showalter, *Railroads and Rifles: Soldiers, Technology, and the Unification of Germany* (Hamden, Conn.: Archer, 1975); Paul Kennedy, *The Rise of the Anglo-German Antagonism, 1860-1914* (London: Allen and Unwin, 1980); and Kennedy, *Rise and Fall of British Naval Mastery.*

33. أناقش هذه الدروس في:

Wohlforth, *Elusive Balance: Power and Perceptions during the Cold War* (Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1993).

ويوجد تحليل أكمل بكثير في الكتابات التاريخية الحديثة. بالنسبة إلى الجانب الأمريكي انظر:

Marc Trachtenberg, *A Constructed Peace: The Making of the European Settlement, 1945-1963* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1999); and Melvyn P. Leffler, *A Preponderance of Power: National Security, The Truman Administration, and the Cold War* (Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1992).

وعن الرأي من موسكو انظر:

Vladislav M. Zubok and Constantine Pleshakov, *Inside the Kremlin's Cold War* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1996); and Vojtech Mastny, *The Cold War and Soviet Insecurity: The Stalin Years* (New York: Oxford University Press, 1996).

34. يلخص مارك تراكتنبرج وجهة النظر في واشنطن عام 1948 على النحو التالي: «كان الدفاع عن الغرب يرتكز على قاعدة ضيقة للغاية، وحتى ومع وجود الاحتكار النووي، لم تكن القوة الأمريكية توازن القوة السوفيتية في وسط أوربا إلا بالحد الأدنى». انظر:

Marc Trachtenberg, *A Constructed Peace,* p. 91.

وارجع إلى: Leffler, *A Preponderance of Power*، والذي يتضمن نقداً أكبر لتقديرات المسؤولين الأمريكيين للقوة. ومع ذلك، لم يكن سرد ليفلر - ولا الأدلة الوثائقية الغزيرة التي يستند إليها - ليصبح ممكناً لو لم تكن للإمكانات السوفيتية على السيطرة على أوراسيا معقوليتها.

35. تحرياً للتبسيط، لا أعرض إلا لنظرية توازن القوى في صورتها الواقعية الجديدة لوالتز. وأعني بعبارة "نظرية الهيمنة" نظرية الحرب المهيمنة والتغير في دراسة روبرت جيلبين: Gilpin, *War and Change in World Politics*، كما أعني بها أيضاً نظرية تحول القوة التي يتم تطبيقها أحياناً على دول أخرى غير المهيمنة والمتحدية. انظر:

Organski, World Politics, and Organski and Kugler, *War Ledger*,

Jacek Kugler and Douglas Lemke, eds., *Parity and War: Evaluation and Extension of the War Ledger* (Ann Harbor: University of Michigan Press, 1996); and the chapters by George Modelski and William R. Thompson, Manus I. Midlarsky, and Jacek Kugler and A.F.K. Organski in Midlarsky, ed., *Handbook of War Studies* (London: Unwin, 1989).

كثيراً ما يعتقد أن نظريات توازن القوة والهيمنة في تصارع. وقد ذهبت إلى ذلك في: *Elusive Balance*, chap. 1، ومع ذلك هناك حالات كثيرة تكون فيها النظريتان متكاملتين. انظر:

Randall L. Schweller and William C. Wohlforth, "Power Test: Updating Realism in Response to the End of the Cold War," *Security Studies* (forthcoming).

وللاطلاع على تآلف مثير مع بعض نقاط الوصل مع التحليل هنا انظر:

William R. Thompson, "Dehio, Long Cycles, and the Geohistorical Context of Structural Transition,"*World Politics*, Vol. 45, No.1 (October 1992), pp. 127-152; and Rasler and Thompson, *Great Powers and Global Struggle*.

36. تتضمن الاستثناءات:

Lemke, "Continuity of History"; and Mark S. Sheetz, "Correspondence: Debating the Unipolar Moment," *International Security*, Vol. 22, No. 3 (Winter 1997/1998), pp. 168-174.

37. Waltz, "Evaluating Theories," p. 915.

38. تشكك البعض في العلاقة بين حالة الشك وعدد اللاعبين الرئيسيين وإمكانية التعرض للحرب. والنقطة الرئيسية في أحدث الانتقادات الموجهة لآراء الواقعيين الجدد بخصوص الاستقرار هي أن توزع القدرات وحده لا يكفي لتفسير إمكانية تعرض الأنظمة الدولية لاحتمالات الحرب. وتعتبر الافتراضات الثانوية المتعلقة بالسلوك أثناء المخاطر وتفضيل الوضع الراهن ضرورية. انظر:

Levy, "The Causes of War"; Bruce Bueno de Mesquita, "Neorealism's Logic and Evidence: When is a Theory Falsified?" paper prepared for the Fiftieth Annual Conference of the International Studies Association, Washington, D.C., February 1999; and Robert Powell, "Stability and the Distribution of Power," *World Politics*, Vol. 48, No. 2 (January 1996), pp. 239-267, and sources cited therein.

هذه التحليلات على حق في أن عدم توزع القوة لا يستبعد قيام الحرب، إذا كانت بعض الدول أكثر إقداماً على المجازفات أو كان الصراع على المصالح بينها على أشده. وكلما ازدادت القوة تفوقاً، تحتم أن تزداد بشدة قيم المتغيرات الأخرى حتى تحدث الحرب، لأن التفوق يقلل من الشك في تقييم توازن القوى.

39. لا تهم مزايا القطب الأوحد في القوة إلا عند الدرجة التي تكون عندها طرفاً في سياسة، وأرجح الأحوال أن تكون طرفاً في سياسة مع القوى الرئيسية الأخرى. ينسحب هذا الرأي بدرجة أقل على التنافس الأمني المحتمل بين القوى الإقليمية أو بين دولة طرف ثان في العلاقة مع القطب وأخرى أقل قوة لا ترتبط بالدولة قائدة النظام ارتباطاً وثيقاً.

40. قد يكون ثلاثة أسوأ من أربعة. انظر:

Waltz, *Theory of International Politics*, chap. 9; and Schweller, *Deadly Imbalances*.

41. انظر:

Schroeder, *Transformation of European Politics*, Paul W. Schroeder, *Austria, Britain, and the Cimean War: The Destruction of the European Concert* (Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1972); Adam Watson, *The Evolution of International Society* (London: Routledge, 1992); and William E. Echard, *Napoleon III and the Concert of Europe* (Baton Rouge: Louisiana State University Press, 1983), chaps 1-2.

42. ارجع إلى:

David M. Goldfrank, *The Origins of the Crimean War* (London: Longman, 1994); Norman Rich, *Why the Crimean War? A Cautionary Tale* (London: University Press of America, 1985); Ludwig Dehio, *The Precarious Balance: Four Centuries of the European Struggle* (New York: Knopf, 1962), chap. 4; David Wetzel, *The Crimean War: A Diplomatic History* (New York: Columbia University Press, 1985); and A.J.P. Taylor's account in Taylor, *The Struggle for Mastery in Europe* (Oxford: Oxford University Press, 1954).

43. انظر:

Trachtenberg, *A Constructed Peace; Leffler, A preponderance of Power;* John Lewis Gaddis, *We Now Know: Rethinking the Cold War History* (Oxford: Oxford University Press, 1997); Mastny, *The Cold War and Soviet Insecurity*; and Zubok and Pleshakov, *Inside the Kremlin's Cold War.*

44. أختلف هنا مع ما جاء في دراسة والتز: Waltz, *Theory of International Politics*, pp. 161-162، حيث يرى فيها أن النظام المستقر هو نظام "لا يعقبه تنوع" في عدد الأقطاب (مثلاً، التغيرات بين القطبية المتعددة أو الثلاثية أو الثنائية أو الأحادية). وفي نظام الدول الأوربية تحققت القطبية المتعددة لمدة ثلاثة قرون. وفي حين أن بنية القطبية المتعددة هي نفسها معمرة، إلا أن هوية أعضائها (الدول القائدة في النظام) تغيرت بتكرارية أكبر بكثير، وهو أمر له عواقب غير هينة بالنسبة إلى الدول في النظام. وبهذا المقياس (أي التغير في الهوية وليس عدد الدول المحددة للبنية) كان للقطبية الثنائية عمر افتراضي نموذجي. انظر:

Bueno de Mesquita, "Neorealism's Logic and Evidence".

45. لا أنكر فائدة الافتراضات التبسيطية عند تأمل توازن القوى، وللوقوف على تحليل من هذا النوع انظر:

Michael W. Doyle, *Ways of War and Peace: Realism, Liberalism, and Socialism* (New York: W.W. Norton, 1997), pp. 456-473.

46. Waltz, *Theory of International Politics*; and Snyder, *Alliance Politics*.

47. انظر:

Snyder, *Alliance Politics*; and Thomas J. Christensen and Jack Snyder, "Chain Gangs and Passed Bucks: Predicting Alliance Patterns in Multipolarity," *International Organization*, Vol. 44, No. 1 (Winter 1990), pp. 137-168.

48. الفكرة الرئيسية هنا هي أنه من حيث نظرية توازن القوى، فإننا نتعامل مع بنية واقعة بالفعل. ومن بين القوتين اللتين كانتا تشكلان نظام القطبية الثنائية، انهارت إحداهما تاركة الأخرى في مركز نظام القطبية الأحادية. ونشأ عن ذلك موقف يستعصي فيه عمل التوجه المركزي للنظرية، وسيرى كثير من القراء في هذا الوضع دليلاً على ضعف نظرية توازن القوى، وأتفق معهم في ذلك. وكلما كانت النظرية أضعف، طالت توقعاتنا بطول عمر القطبية الأحادية.

49. حول "الدول المحورية" انظر:

Robert Chase, Emily Hill, and Paul Kennedy, *The Pivotal States: A New Framework for U.S. Policy in the Developing World* (New York: W.W. Norton, 1999).

50. يؤيد كوبتشان هذا النظام في: Kupchan, "Pax Americana".

51. انظر:

Kathleen R. McNamara, "European Monetary Union and International Economic Cooperation," a report on a workshop organized by the International Finance Section, Princeton University, April 3, 1998. Cf. Kupchan, "Rethinking Europe,"

حيث تقول: «بافتراض أن الاتحاد الأوربي سينجح في تعميق مستوى الاندماج عنده وإضافة أعضاء جدد، فسيتوافر له بسرعة نفوذ على الأمور المالية والتجارية مساو للنفوذ الأمريكي. وهنا يرجح أن تتبلور علاقة استراتيجية أكثر توازناً». يرى كثير من الأوربيين أن هناك تناقضاً بين توسيع الاتحاد الأوربي وتعميقه.

52. لهذا السبب يؤيد أمريكيون كثيرون وجود "هوية أمنية" خاصة بالاتحاد الأوربي. ولو سارت كل الأمور على ما يرام، ستكون أوربا شريكاً أمريكياً أكثر نفعاً وأكثر انفتاحاً، وفي الوقت ذاته لا تشكل أي احتمال فعلي لأن تكون نداً جيو-سياسياً. انظر مثلاً:

Zbigniew Brzezinski, *The Grand Chessboard: American Strategy and Its Geostrategic Imperatives* (New York: Basic Books, 1997), chap. 3.

53. انظر:

Max Otte, *A Rising Middle Power? German Foreign Policy in Transformation, 1988-1998* (New York: St. Martin's, forthcoming), chap.3.

54. ربما كانت تقديرات نمو اليابان في المستقبل في أواخر التسعينيات مفرطة في تشاؤمها بنفس الإفراط في التفاؤل الذي كانت عليه التقديرات في الثمانينيات. ووفقاً لبيتر هارتشر في:

Peter Hartcher, "Can Japan Recover?" *National Interest*, No. 54 (Winter 1998/1999), p. 33.

«تقدر وزارة التجارة الدولية والصناعة اليابانية أنه حتى لو تمكنت البلاد من الخروج من حالة الركود، فإن معدل النمو الذي يمكن أن تحققه حتى عام 2010 معدل يرثى له قيمته 1.8٪، ثم معدل بائس قيمته 0.8٪ بعد ذلك. وذلك تقدير من التقديرات الأكثر تفاؤلاً من غيرها». أما إذا تعافى الاقتصاد عام 2000 على عكس هذه الافتراضات، وحقق معدلاً سنوياً قوياً للنمو مقداره 5٪، بينما حقق الاقتصاد الأمريكي معدل نمو 2٪، فإن الاقتصاد الياباني في هذه الحالة سيتخطى الاقتصاد الأمريكي قرابة عام 2025 (و2033 باستخدام تقديرات القوة الشرائية للعملة لحجم اقتصادي الدولتين عام 1997).

55. تعتمد هذه الحسابات بشكل كبير على الظروف الأولية، فبافتراض أن الاقتصاد الصيني ينمو بمعدل 8٪ سنوياً بينما ينمو الاقتصاد الأمريكي بمعدل 2٪ سنوياً، فإن الصين ستتخطى الولايات المتحدة الأمريكية قرابة عام 2013، وذلك بناء على تقديرات عام 1997 بخصوص أسعار العملات في الحجم النسبي لاقتصادي الدولتين، وعام 2020، إذا كانت تقديرات القوة الشرائية منحسرة كما يقترح الاقتصاديون بوكالة المخابرات المركزية الأمريكية، وعام 2040 إذا تم استخدام أسعار العملات في السوق. وحول قياس الناتج الاقتصادي الصيني انظر:

Angus Maddison, *Monitoring the World Economy, 1820-1992* (Paris: OECD, 1995), appendix C.

56. Ibid., table C-16e.

57. من التقديرات المتوازنة تقدير آفيري جولدشتاين، انظر:

Avery Goldstein, "Great Expectations: Interpreting China's Arrival," *International Security*, Vol. 22, No. 3 (Winter 1997/98), pp. 36-73.

58. يؤدي التفوق (الأمريكي) في القوة إلى تقليل احتمالات معارضة الدول الأخرى للولايات المتحدة الأمريكية، وإن كان ذلك قد يغري أيضاً واشنطن بمطالبة المزيد من الآخرين. ولأن التفوق الشديد في القوة يدعم الاستقرار، فإن تصارع المصالح يجب أن يكون على أشده حتى يحدث نوع من التوازن المضاد. بعبارة أخرى، سيتحتم على الولايات المتحدة أن تبذل جهوداً كبيرة لدفع كل القوى الكبرى الأخرى وكثير من القوى الإقليمية إلى تكوين تحالف معارض. وهذه النقطة قوية من الناحية النظرية، أما من الناحية العملية ففيها قولان أو أكثر. ولأن عالم ما بعد الحرب الباردة هو بالفعل انعكاس كبير للمصالح الأمريكية، فإن واشنطن تشعر بإغراء أقل مما قد تشعر به أي دولة أخرى للمطالبة بأمور إضافية مع زيادة قوتها النسبية. وتكون النتيجة حدوث تفوق في القوة يدعم الوضع الراهن، وهي حالة يعتبرها المنظرون على اختلاف مذاهبهم تبشر بالسلام والاستقرار. وللاطلاع على رؤى مختلفة انظر:

E.H. Carr, *The Twenty Years' Crisis: 1919-1939: An Introduction to the Study of International Relations* (London: Macmillan, 1951); Organski, *World Politics*; Gilpin, *War and Change in World Politics*; Powell, "Stability and Distribution of Power"; and Randall L. Schweller, "Neorealism's Status Quo Bias: What Security Dilemma?" *Security Studies*, Vol. 5, No. 3 (Spring 1996), pp. 225-258.

59. Huntington, "Lonely Superpower," p. 42.

60. Waltz, "Evaluating Theories," pp. 915-916.

61. انظر:

International Institute of Strategic Studies, *The Military Balance 1998/1999* (London: IISS, 1999).

62. أحدث تزايد الحكم الذاتي في مناطق كثيرة مقارنة بالنظام الثنائي القطبية برنامجاً بحثياً جديداً ومهماً، انظر:

Etel Solingen, *Regional Orders at Century's Dawn* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1998); and David A. Lake and Patrick N. Morgan, eds., *Regional Orders: Building Security in a New World* (University Park: Pennsylvania State University Press, 1997).

تجعل هذه الأدلة الخاصة بوجود قوى جديدة محركة للأمن الإقليمي كثيراً من المراقبين ينظرون إلى البنية الحالية باعتبارها نتاجاً للتزاوج بين القطبية الثنائية والقطبية المتعددة. انظر:

Huntington, "Lonely Superpower"; and Friedberg, "Ripe for Rivalry."

.63 انظر:

Avery Goldstein, "Structural Realism and China's Foreign Policy: A Good Part of the Story," paper prepared for the annual conference of the American Political Science Association, Boston, Massachusetts, September 3-6, 1998.

.64 Waltz, *Theory of International Politics*, p. 195.

قـواعـد الـنـشـر

أولاً: الـقـواعـد الـعـامـة

1- تقبل للنشر – في هذه السلسلة – البحوث المترجمة من اللغات الأجنبية المختلفة، وكذلك الدراسات التي يكتبها سياسيون وكتّاب عالميون.

2- يُشترط أن يكون البحث المترجم، أو الدراسة، في موضوع يدخل ضمن اهتمامات المركز.

3- يشترط ألا يكون قد سبق نشر الدراسة أو نشرت ترجمتها في جهات أخرى.

4- تصبح الدراسات والبحوث المنشورة في هذه السلسلة ملكاً لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ولا يحق للمترجم أو المؤلف إعادة نشرها في مكان آخر.

5- يتولى المركز إجراءات الحصول على موافقة الناشرين الأصليين للبحوث المترجمة.

ثانياً: إجـراءات الـنـشـر

1- تقدم الدراسة أو الترجمة مطبوعة من نسختين.

2- ترفق مع الترجمة صورة من المقالة باللغة المترجم عنها، وبيانات عن المصدر الذي أخذت منه.

3- يرسل مع البحث أو الترجمة بيان موجز بالسيرة العلمية للمترجم أو للباحث.

4- تقوم هيئة التحرير بتحكيم البحث أو الترجمة للتأكد من مستواها، من خلال محكمين من ذوي الاختصاص.

5- يخطر الباحث أو المترجم بنتيجة التحكيم خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تسلم البحث. وفي حالة ورود ملاحظات من المحكمين؛ يخطر الباحث أو المترجم لإجراء التعديلات اللازمة، وإعادتها إلى المركز خلال شهر من تاريخ إخطاره.

6- تتولى هيئة التحرير المراجعة اللغوية، وتعديل المصطلحات، بما لا يخل بمضمون البحث أو الترجمة.

صدر من سلسلة "دراسات عالمية"

1 -	نحو شرق أوسط جديد، إعادة النظر في المسألة النووية	أفنر كوهين
2 -	السيطرة على الفضاء في حرب الخليج الثانية وما بعدها	ستيفن لمباكيس
3 -	النزاع في طاجكستان، التفاعل بين التمزق الداخلي والمؤثرات الخارجية (1991-1994)	جوليان ثوني
4 -	حرب الخليج الثانية، التكاليف والمساهمات المالية للحلفاء	ستيفن داجت، جاري جي باجليانو
5 -	رأس المال الاجتماعي والاقتصاد العالمي	فرانسيس فوكوياما
6 -	القدرات العسكرية الإيرانية	أنتوني كوردزمان
7 -	برامج الخصخصة في العالم العربي	هارفي فيجنباوم، جفري هينج، بول ستيفنز
8 -	الجزائر بين الطريق المسدود والحل الأمثل	هيو روبرتس
9 -	المشاكل القومية والعرقية في باكستان	أبها دكسيت
10 -	المناخ الأمني في شرق آسيا	سنجانا جوشي
11 -	الإصلاح الاقتصادي في الصين ودلالاته السياسية	وي وي زانج
12 -	السياسة الدولية في شمال شرق آسيا... المثلث الاستراتيجي: الصين-اليابان-الولايات المتحدة الأمريكية	توماس ويلبورن
13 -	رؤية استراتيجية عامة للأوضاع العالمية	إعداد: إيرل تيلفورد
14 -	العراق في العقد المقبل: هل سيقوى على البقاء حتى عام 2002؟	جراهام فولر

صدر من سلسلة "دراسات عالمية"

15 -	السياسة الخارجية الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة	دانيال وارنر
16 -	التنمية الصناعية المستديمة	ديفيد والاس
17 -	التحولات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: التحديات والاحتمالات أمام أوربا وشركائها	فيرنر فاينفلد يوزيف يانينج سفن بيرنيد
18 -	جدلية الصراعات العرقية ومشاريع النفط في القوفاز	فيكن تشيتريان
19 -	العلاقات الدفاعية والأمنية بين إنجلترا وألمانيا «نظرة تقويمية»	إدوارد فوستر وبيتر شميت
20 -	اقتصادات الخليج: استراتيجيات النمو في القرن الحادي والعشرين	تحرير: جوليا ديفلين
21 -	القيم الإسلامية والقيم الغربية	علي الأمين المزروعي
22 -	الشراكة الأوربية ـ المتوسطية: إطار برشلونة	آر. كيه. رامازاني
23 -	رؤية استراتيجية عامة للأوضاع العالمية (2)	إعداد: إيرل تيلفورد
24 -	النظرة الآسيوية نحو دول الخليج العربية	كيه. أس. بلاكريشنان جوليوس سيزار بارينياس جاسجيت سنج فيلوثفار كاناجا راجان
25 -	سياسة أوربا الخارجية غير المشتركة	فيليب جوردون
26 -	سياسة الردع والصراعات الإقليمية المطامح والمغالطات والخيارات الثابتة	كولن جراي

صدر من سلسلة "دراسات عالمية"

إصدارات
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

الكتب

1 - **المتناطحون: المعركة الاقتصادية القادمة بين اليابان وأوربا وأمريكا**
لستر ثرو

2 - **حرب اليمن 1994: الأسباب والنتائج**
إعداد: جمال سند السويدي

3 - **The Yemeni War of 1994: Causes and Consequences**
Jamal S. Al-Suwaidi (Ed.)

4 - **امتطاء النمر: تحدي الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة**
فيبي مار ووليم لويس

5 - **الحرس الثوري الإيراني: نشأته وتكوينه ودوره**
كينيث كاتزمان

6 - **Iran and the Gulf: A Search for Stability**
Jamal S. Al-Suwaidi (Ed.)

7 - **إيران والخليج: البحث عن الاستقرار**
إعداد: جمال سند السويدي

8 - **Gulf Energy and the World: Challenges and Threats**

9 - **المياه في العالم العربي... آفاق واحتمالات المستقبل**
بيتر روجرز وبيتر ليدون

10 - **الطاقة في الخليج... تحديات وتهديدات**

11 - **Gulf Security in the Twenty First Century**
Christian Koch, David Long (Ed.)

12 - **التقييم الاستراتيجي**
تحرير: زلمي خليل زاد

إصدارات
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

الكتب

13- أمن الخليج في القرن الحادي والعشرين

14 - **The Information Revolution and the Arab World: Its Impact on State and Society**

15- الثقة: الفضائل الاجتماعية وتحقيق الازدهار

فرانسيس فوكوياما

16- **Strategic Positioning in the Oil Industry: Trends and Options**
Edited by Paul Stevens

17- قمة أبوظبي: مجلس التعاون لدول الخليج العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين

18- إمبراطوريات الرياح الموسمية

ريتشارد هول

19- **Privatization and Deregulation in the Gulf Energy Sector**

20- **Air/Missile Defense, Counterproliferation and Security Policy Planning**
Dr. Jacquelyn K. Davis, Dr. Charles M. Perry
and Dr. Jamal S. Al-Suwaidi

إصدارات
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

الكتب

21- **100 قائد عسكري**
تصنيف لأكثر القادة العسكريين
تأثيراً في العالم عبر التاريخ
مايكل لي لانج

22- **مجلس التعاون لدول الخليج العربية**
على مشارف القرن الحادي والعشرين
إعداد: جمال سند السويدي

23- **قرن التقنية الحيوية**
تسخير الجينات وإعادة تشكيل العالم
جيرمي ريفكن

24- **Education and the Arab World: Challenges of the Next Millennium**

25- **خصخصة قطاع الطاقة في دول الخليج العربية**

26- **نهاية عهد الوظيفة: انحسار قوة العمل العالمية وبزوغ حقبة ما بعد السوق**
جيرمي ريفكن

27- **The Gulf: Future Security and British Policy**

28- **The Balance of Power in South Asia**

إصدارات
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

الكتب

-29 **Caspian Energy Resources: Implications for the Arab Gulf**

-30 **معجزة شرق آسيا: النمو الاقتصادي والسياسات العامة**
تقرير البنك الدولي لبحوث السياسات العامة

-31 **المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978 ـ 2010**
وليد سليم عبدالحي

-32 **التعليم والعالم العربي: تحديات الألفية الثالثة**

-33 **الخليج العربي: مستقبل الأمن والسياسات البريطانية**

-34 **الأوضاع الاقتصادية في إمارات الساحل**
(دولة الإمارات العربية المتحدة حالياً) 1862 ـ 1965
محمد فارس الفارس

-35 **الدفاع الجوي والصاروخي ومواجهة انتشار**
أسلحة الدمار الشامل وتخطيط السياسة الأمنية
جاكلين ديفس
شارلز بيري
جمال سند السويدي

-36 **هكذا يصنع المستقبل**

إصدارات
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

دراسات استراتيجية

1 -	الحروب في العالم، الاتجاهات العالمية ومستقبل الشرق الأوسط	جيمس لي ري
2 -	مستلزمات الردع: مفاتيح التحكم بسلوك الخصم	ديفيد جارنم
3 -	التسوية السلمية للصراع العربي - الإسرائيلي وتأثيرها في الأمن العربي	هيثم الكيلاني
4 -	النفط في مطلع القرن الحادي والعشرين: تفاعل بين قوى السوق والسياسة	هوشانج أمير أحمدي
5 -	مستقبل الدبلوماسية في ظل الواقع الإعلامي والاتصالي الحديث: البعد العربي	حيدر بدوي صادق
6 -	تركيا والعرب: دراسة في العلاقات العربية - التركية	هيثم الكيلاني
7 -	القدس معضلة السلام	سمير الزبن ونبيل السهلي
8 -	أثر السوق الأوربية الموحدة على القطاع المصرفي الأوربي والمصارف العربية	أحمد حسين الرفاعي
9 -	المسلمون والأوربيون نحو أسلوب أفضل للتعايش	سامي الخزندار
10 -	إسرائيل ومشاريع المياه التركية مستقبل الجوار المائي العربي	عوني عبدالرحمن السبعاوي
11 -	تطور الاقتصاد الإسرائيلي 1948-1996	نبيل السهلي

إصدارات
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

دراسات استراتيجية

12 -	العرب والجماعة الأوروبية في عالم متغير	عبدالفتاح الرشدان
13 -	المشروع "الشرق أوسطي" أبعاده - مرتكزاته - تناقضاته	ماجد كيَّالي
14 -	النفط العربي خلال المستقبل المنظور معالم محورية على الطريق	حسين عبدالله
15 -	بدايات النهضة الثقافية في منطقة الخليج العربي في النصف الأول من القرن العشرين	مفيد الزيدي
16 -	دور الجهاز المصرفي والبنك المركزي في تنمية الأسواق المالية في البلدان العربية	عبدالمنعم السيد علي
17 -	مفهوم «النظام الدولي» بين العلمية والنمطية	ممدوح محمود مصطفى
18 -	الالتزام بمعايير المحاسبة والتدقيق الدولية كشرط لانضمام الدول إلى منظمة التجارة العالمية	محمد مطر
19 -	الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية	أمين محمود عطايا
20 -	الأمن الغذائي العربي، المتضمنات الاقتصادية والتغيرات المحتملة (التركيز على الحبوب)	سالم توفيق النجفي
21 -	مشروعات التعاون الاقتصادي الإقليمية والدولية مجلس التعاون لدول الخليج العربية: خيارات وبدائل	إبراهيم سليمان المهنا
22 -	نحو أمن عربي للبحر الأحمر	عماد قدورة
23 -	العلاقات الاقتصادية العربية - التركية	جلال عبدالله معوض
24 -	البحث العلمي العربي وتحديات القرن القادم برنامج مقترح للاتصال والربط بين الجامعات العربية ومؤسسات التنمية	عادل عوض وسامي عوض

إصدارات
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

دراسات استراتيجية

25 -	استراتيجية التفاوض السورية مع إسرائيل	محمد عبدالقادر محمد
26 -	الرؤية الأمريكية للصراع المصري - البريطاني من حريق القاهرة حتى قيام الثورة	ظاهر محمد صكر الحسناوي
27 -	الديمقراطية والحرب في الشرق الأوسط خلال الفترة 1945 - 1989	صالح محمود القاسم
28 -	الجيش الإسرائيلي: الخلفية، الواقع، المستقبل	فايز سارة
29 -	دبلوماسية الدول العظمى في ظل النظام الدولي تجاه العالم العربي	عدنان محمد هياجنة
30 -	الصراع الداخلي في إسرائيل (دراسة استكشافية أولية)	جلال الدين عزالدين علي
31 -	الأمن القومي العربي ودول الجوار الأفريقي	سعد ناجي جواد وعبدالسلام إبراهيم بغدادي
32 -	الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدول النامية الحجم والاتجاه والمستقبل	هيل عجمي جميل
33 -	نحو صياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية	كمال محمد الأسطل
34 -	خصائص ترسانة إسرائيل النووية وبناء «الشرق الأوسط الجديد»	عصام فاهم العامري
35 -	الإعلام العربي أمام التحديات المعاصرة	علي محمود العائدي

إصدارات

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

دراسات استراتيجية

إصدارات
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

دراسات استراتيجية

إصدارات

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

THE EMIRATES OCCASIONAL PAPERS

إصدارات

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

THE EMIRATES OCCASIONAL PAPERS

12. *Emerging Powers: The Cases of China, India, Iran, Iraq and Israel*	Amin Saikal
13. *An Institutional Approach to Economic Policy Reform in the Gulf States*	Julia Devlin
14. *Water Scarcity and Security Concerns in the Middle East*	Mary E. Morris
15. *Power, Information and War*	Dan Caldwell
16. *The Changing Balance of Power in Asia*	Anoushiravan Ehteshami
17. *Investment Prospects in a Sample of Arab Stock Exchanges*	Kamal Naser
18. *The Changing Composition and Direction of GCC Trade*	Rodney Wilson
19. *Challenges of Global Capital Markets to Information-Shy Regimes: The Case of Tunisia*	Clement M. Henry
20. *Political Legitimacy of the Minorities: Israeli Arabs and the 1996 Knesset Elections*	Raman Kumaraswamy
21. *International Arms Transfers and the Middle East*	Ian Anthony, Peter Jones
22. *Investment and Finance in the Energy Sectors of Developing Countries*	Hossein Razavi

إصدارات

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

THE EMIRATES OCCASIONAL PAPERS

23. *Competing Trade Agendas in the Arab-Israeli Peace Process*	J. W. Wright, Jr.
24. *The Palestinian Economy and the Oslo Process: Decline and Fragmentation*	Sara Roy
25. *Asian-Pacific Security and the ASEAN Regional Forum: Lessons for the GCC*	K. S. Balakrishnan
26. *The GCC and the Development of ASEAN*	Julius Caesar Parreñas
27. *Enhancing Peace and Cooperation in West Asia: An Indian Perspective*	Jasjit Singh
28. *Asia and the Gulf: Prospects for Cooperation*	Veluthevar Kanaga Rajan
29. *The Role of Space-Based Surveillance in Gulf Security*	Bhupendra Jasani, Andrew Rathmell
30. *Arabizing the Internet*	Jon W. Anderson
31. *International Aid, Regional Politics, and the Kurdish Isuue in Iraq after the Gulf War*	Denise Natali
32. *Integrated Middle East Regional Approaches to Arms Control and Disarmament*	Laura Drake
33. *Network-Building, Ethnicity and Violence in Turkey*	Hamit Bozarslan
34. *The Arab Oil Weapon: A One-Shot Edition?*	Paul Aarts

إصدارات

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

THE EMIRATES OCCASIONAL PAPERS

35. *Outlook for LNG Exports: The Qatari and Egyptian Experiences* — Hussein Abdallah
36. *Iraqi Propaganda and Disinformation During the Gulf War: Lessons for the Future* — Todd Leventhal
37. *Turkey and Caspian Energy* — Gareth M. Winrow
38. *Iran, Between the Gulf and the Caspian Basin: Strategic and Economic Implications* — Shireen T. Hunter
39. *The United Arab Emirates: Nationalism and Arab-Islamic Identity* — Sally Findlow
40. *The Arab Gulf States: Old Approaches and New Realities* — Abdulkhaleq Abdulla
41. *Turkis-Israeli Relations: from the Periphery to the Center* — Philip Robins
42. *Arab Perceptions of the Euro-Mediterranean Partnership* — Mohammad El-Sayed Selim

يصدر قريباً
عن مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

الكتب

1- The Future of Natural Gas in the World Energy Market

2- مصادر الطاقة في بحر قزوين: الانعكاسات على منطقة الخليج العربي

3- توازن القوى في جنوب آسيا



الاســم : ....

المؤسسة : ....

العنــوان : ....

ص . ب : .... المدينــة : ....

الرمز البريدي : ....

الـدولـة : ....

هـاتـف : .... فـاكـس : ....

البريد الإلكتروني : ....

بدء الاشتراك : (من العدد : .... إلى العدد : ....)

رسـوم الاشتـراك*

للأفـراد :	220 درهماً	60 دولاراً أمريكياً
للمؤسسات :	440 درهماً	120 دولاراً أمريكياً

- ❑ للاشتراك من داخل الدولة يقبل الدفع النقدي، والشيكات، والحوالات النقدية .
- ❑ للاشتراك من خارج الدولة تقبل الحوالات المصرفية شاملة المصاريف فقط .

على أن تسـدد القيـمـة بالدرهم الإمـاراتي أو بالدولار الأمـريكي باسـم مـركـز الإمـارات للدراسـات والبحـوث الاستراتيجية .

حساب رقم 0590712138 - بنك المشرق - فرع شارع خليفة

ص . ب : 858 أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة

ترجى موافاتنا بنسخة من إيصال التحويل مرفقاً مع قسيمة الاشتراك إلى العنوان التالي :

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

قسم التوزيع والمعارض

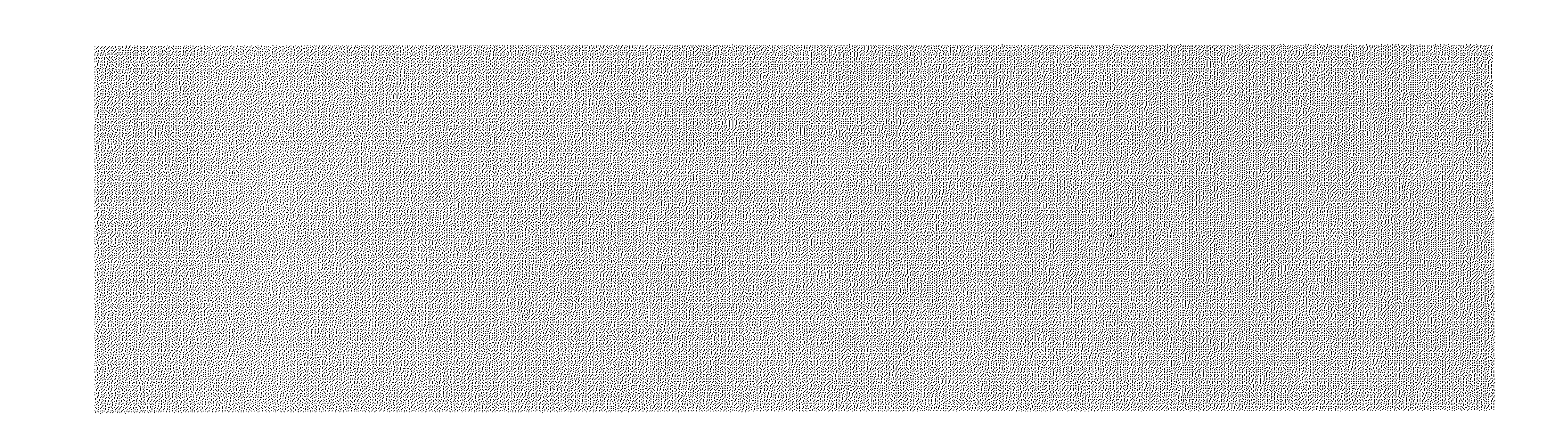
ص . ب : 4567 أبوظبي - الإمارات العربية المتحدة

هاتف : 6424044 (9712) فاكس : 6426533 (9712)

البريد الإلكتروني : books@ecssr.ac.ae

الموقع على الإنترنت : Website: http://www.ecssr.ac.ae

* تشمل رسوم الاشتراك الرسوم البريدية، وتغطي تكلفة اثني عشر عدداً من تاريخ بدء الاشتراك .



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص. ب: 4567 ـ أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 6423776-2-971 ـ فاكس: 6428844-2-971

e-mail: pubdis@ecssr.ac.ae

http://www.ecssr.ac.ae

